

نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين

JORDANIAN CONSTRUCTION CONTRACTORS ASSOCIATION



التقرير السنوي

ANNUAL REPORT

٢٠٢٠



جلالة القائد الباني الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
حفظه الله ورعاه



سمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني المعظم
حفظه الله ورعاه



جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال المعظم
طيب الله ثراه

المحتويات

()	كلمة النقيب
()	مجلس النقابة الثالث والعشرون
()	نبذة عن النقابة
()	التقرير الإداري
()	التقرير المالي

بسم الله الرحمن الرحيم

الزملاء المقاولين اعضاء الهيئة العامة الكرام

أطيب التحيات وأجمل الأمنيات من مجلسكم مجلس نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين نرفها لكم
سائلين الله العلي العظيم أن تكونوا بأفضل حال وقد زال كابوس جائحة كورونا عن الوطن وعادت
حياتنا إلى طبيعتها وتحسنت ظروف العمل وازدهر الوطن.

أما بعد فقد جاءت أزمة جائحة (كورونا) في شهر آذار بشكل غير متوقع ومفاجيء للجميع
حيث لم نضع الخطط المسبقة واللازمة لمواجهةها شأننا شأن الجميع ليس على مستوى المملكة
فحسب بل على مستوى العالم بسبب عنصر المفاجئة لهذه الجائحة ومع ذلك تعاملنا معها بكل
حرفية وإقتدار حيث شكل المجلس غرفة عمليات كانت منعقدة على مدار الساعة وتم عقد
الجلسات المجلس بواسطة البرامج الإلكترونية المختلفة ومن خلال متابعتنا الحثيثة مع مركز إدارة
الأزمات في بداية هذه الجائحة وكافة الوزراء المعنيين الذين كان ينصب جهدهم وعملهم بالأولوية
الأولى وهي صحة وسلامة المجتمع من الوباء ومن ثم يأتي بعدها الغذاء والدواء وما يرتبط بها
من قطاعات حيث كان قطاع المقاولات هو بنهاية سلم الأولويات ليس إنتقاماً من المقاول ولا كرهاً
به بل هكذا تدار شؤون الدولة وحسب الخطط الموضوععة من قبل مركز إدارة الأزمات الذي يترأسه
جلالة الملك.

رغم ذلك كله واصلنا متابعة قضايا القطاع مع كافة الجهات المعنية ومركز إدارة الأزمات لإيصال
هموم الزملاء المقاولين وما يعانون من مشكلة توقف المشاريع بشكل مفاجئ وذلك تنفيذاً لأوامر
الدفاع حيث تم عقد عدة لقاءات مع رئيس هيئة الأركان المشتركة ومركز إدارة الأزمات وكافة
الوزراء المعنيين أصحاب العلاقة بقطاع المقاولات والإنشاءات، وكذلك تم إستئناف العمل
بالمشاريع الكبرى مثل مشروع الباص السريع والطريق الصحراوي ومشروع الحدلات وبعض
مشاريع البنية التحتية التي تحقق شروط التباعد وشروط الصحة والسلامة العامة، وتم إصدار
تصاريح للمقاولين وكوادرهم لمتابعة تنفيذ مشاريعهم.

كذلك تم الحصول على موافقات إستئناف العمل التدريجي لباقي المشاريع ضمن محددات وشروط
تم تزويدكم بها عبر الرسائل النصية وعبر موقع النقابة الإلكتروني، وتم إستغلال فترة الحظر بما
يخدم الزملاء المقاولين حيث عقدت (٧) دورات متخصصة من خلال مركز تدريب المقاوليين في
الوقاية من الأمراض والأوبئة لـ (٣٥٠) زميل من المقاولين وكوادرهم وسيتم عقد دورات لاحقة
للراغبين وحسب الحاجة.

وتم إصدار بيان طلب فيه مجلس النقابة ضرورة عودة القطاع كاملاً إلى العمل وبجميع مكوناته وأكد أن قطاع المقاولات هو من القطاعات الآمنة صحياً.

وقد قام أعضاء مجلس النقابة بتشكيل لجنة منهم لوضع خطة إقتصادية إستراتيجية للوصول إلى تعافي مبكر لقطاع المقاولات وتجنبيه الدخول في حالة الركود ما بعد كورونا.

لقد قمنا بالتعاون مع كافة الجهات المعنية بوضع مسودة نظام الرقابة والتفتيش على أعمال الإعمار ونتيجة الجهود المتواصلة والمتابعة الحثيثة مع وزارة الأشغال العامة والإسكان ومجلس الوزراء وديوان التشريع تم إقرار هذا النظام بصيغته النهائية موشحاً بالإرادة الملكية السامية ومن ثم تم وضع تعليمات تنفيذية لهذا النظام والآن وبحمد الله وبجهود مجلسكم بدأ التنفيذ لهذا النظام وبشكل تدريجي لحماية هذا القطاع من أي تجاوزات من أي جهة خارجية تقوم بتنفيذ المشاريع.

أيضاً قمنا ببحث عدة أمور مع الجهات المعنية في الدولة ومنها:

أولاً : عدم ربط إصدار موافقات العوده الى العمل بوزارة الأشغال وتفويض أصحاب العمل في

القطاع العام بالتنسيب مباشرة الى "مركز الأزمات" لإصدار التصاريح

ثانياً : السماح للعمالة الوافده المرخصه بالعمل دون ربطها بنسبه مئويه .

ثالثاً : عودة القطاع العام الى العمل بنسبه معقوله .

رابعاً : ضرورة أن تقوم الحكومه "وبالسرعة الممكنه" بصرف مستحقات المقاولين

خامساً : ضرورة إصدار ثلاثة تصاريح بالحد الأدنى لجميع شركات المقاولات "الغير عامله"

وذلك لفتح مكاتبهم الإداريه ومتابعة امورهم لدى الجهات الحكوميه والبنوك وتفقد

مستودعاتهم وآلياتهم .

سادساً : الأيعاز الى البنوك بإدراج قطاع المقاولات على رأس اولوياتها .

سابعاً: تزويد المقاولين ببراءة ذمه من الضمان الاجتماعي وإعفاءهم من الغرامات لنهاية العام

٢٠٢٠ وتاجيل دفع الاقساط المترتبه على العمال المسجله على الشركات والافراد حتى

نهاية العام .

ثامناً: تزويد المقاولين ببراءة ذمه ضريبيه بما فيهم الشركات والافراد الذين تم الحجز التحفظي

عليهم سابقا لنهاية العام ٢٠٢٠ واعفاءهم من الضرائب المستحقه عن العام ٢٠١٩

بنسبة ٥٠ % وشطب الغرامات عن السنوات السابقة وتقسيط المبالغ المطلوبه بدون

فوائد .

تاسعا : معالجة ما جاء من قرارات صادره عن وزير العمل المتعلقه برفضه تخفيض أجور

العاملين بنسبه ٥٠ % وعلى عكس ما جاء في امر الدفاع رقم ٦

زملائي الاعزاء

لقد توسع قطاع الإنشاءات في منطقتنا بشكل هائل خلال العقد الأخير استجابةً للمرحلة النهضوية التي عاشتها المنطقة حيث زاد الإستثمار في قطاع البناء والإنشاءات فنشأت شركات جديدة وتوسعت الشركات القائمة وأضطرت لإملاك الكثير من الموارد سواءً البشرية منها أو المادية كالمعدات والتجهيزات. الا انه ظهر العديد من التحديات التي قد تؤدي الى انهيار هذا القطاع الحيوي والمساهم في الناتج المحلي بمساهمة كبيرة ويعد من اكبر القطاعات المشغلة للايدي العاملة، الا ان هناك بعض التحديات والمعوقات للقطاع التي من شأنها اعاقه مسيرة العمل .

الزملاء المقاولين

إن الظروف المتغيرة التي نعيشها اليوم والتي تحيط بمنطقتنا وبالعالم أجمع تحتوي في ذاتها فرصاً ايجابية من جهة، وظروفاً ومقيدات صعبة من جهة أخرى ، فلا خيار للجميع الا التفكير الإبداعي للخروج من محددات المرحلة من شح السيولة وتناقص الإستثمارات والتنافس الشديد على الفرص القليلة المتاحة، وإزاء ذلك فقد عملنا داخلياً مع الحكومة الأردنية بجهود متواصلة لتحفيز قطاع الإنشاءات في ظل هذه الظروف بهدف تذليل الصعاب التي تواجهنا من نقص السيولة وتشدد المصارف عبر العالم في تمويل قطاع الإنشاءات وعملنا على إستكشاف الوسائل والأدوات التي قد تساعد قطاع المقاولات على المنافسة الفاعلة على المشاريع خارج الأردن بما يساهم في تصدير المقاولات ويفتح مزيد من الفرص لشركات المقاولات الأردنية ويعزز فرص نمو الإقتصاد الوطني وتشغيل الكفاءات الأردنية، وعملنا مع الحكومة لتذليل كل الصعاب. و لنتشارك معا لدفع وتطوير قطاع الإنشاءات بمكوناته المختلفة . وهناك العديد من العوامل والمبررات الايجابية التي أصبحت كحاجة ملحة لدعم وتشجيع وتنظيم تصدير المقاولات لما لذلك كبير الأثر على دعم الإقتصاد الوطني والحفاظ على شركات المقاولات واستثماراتها المالية والبشرية

لما يمتلكه المقاولون الاردنيون من إمكانيات فنية ممتازة وخبرات طويلة تم اكتسابها نتيجة تنفيذ مشاريع كبرى ولديهم المعدات والادوات التي تمكنهم من تنفيذ المشاريع الضخمة سواء منفردين او بالائتلاف أو المشاركة.

زملائي الكرام :

كما تعلمون ان نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين تسعى لتكون الرائدة في تنظيم قطاع الإنشاءات في الأردن، ومركزاً فاعلاً و متميزاً لبناء استراتيجيات العمل العربي المشترك والعمل على تصدير المقاولات عربياً ودولياً ملتزمين بالجودة والتطوير المستمر لقد كانت النقابة على الدوام محركاً للتميز والنظر الى المستقبل بثبات .

سنبقى نعمل بمعنويات بحجم هذا الوطن وستبقى نقابتكم الحضان الدافئ لكم وسيبقى المركب سائر بالاتجاه الصحيح نحو تحقيق الاهداف التي رسمناها.

حماكم الله وعائلاتكم وحمى الله الاردن وطننا وملكا وشعبا.

نقيب المقاولين

المهندس احمد اليعقوب

نائب النقيب
المهندس ايمن الحضيري



النقيب
المهندس احمد اليعقوب



أمين الصندوق
السيد ياسين الطراونه



أمين السر
السيد فؤاد الدويري



نائب أمين الصندوق
السيد سائد الشايب



نائب أمين السر
المهندس عزمي الزريقات



عضو المجلس
المهندس عبدالحكيم البستنجي



عضو المجلس
المهندس رفيق مراد



عضو المجلس
السيد محمد ابو عجلان



عضو المجلس
السيد محمد الكوز



النقابة في سطور

تأسست النقابة عام ١٩٧٢ و صدر قانون مقاولي الإنشاءات رقم (١٣) لسنة ١٩٨٧ في الأول من نيسان عام ١٩٨٧ حيث صدرت الإرادة الملكية السامية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناءً على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب بالمصادقة على قانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٤ قانون معدل لقانون مقاولي الإنشاءات الأردنيين و صدر نظامها الداخلي رقم (٣١) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٦ كانون أول ١٩٩٠ و صدرت الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على نظام معدل للنظام الداخلي لنقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين نظام رقم (١٦٥) لسنة ٢٠١٦

وحسب نص المادة (١٩) من القانون فإن النقابة تتكون من :

١- الهيئة العامة

وهي أعلى سلطة في النقابة، تتألف الهيئة العامة للنقابة من الأعضاء العاملين المسجلين فيها والمسددين للرسوم المترتبة عليهم، وتتولى الهيئة العامة ممارسة الصلاحيات والمهام التالية:

- إقرار مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالنقابة.
- تصديق الحسابات السنوية الختامية للنقابة بعد الإطلاع على تقرير مدقق الحسابات.
- مناقشة التقرير السنوي عن أعمال المجلس.
- انتخاب مدقق حسابات قانوني للنقابة.
- انتخاب النقيب ونائبه وأعضاء المجلس.
- دراسة الأمور التي تقدم إليها من المجلس وإصدار القرارات المناسبة بشأنها ومناقشة الإقتراحات التي يقدمها الأعضاء شريطة أن تكون قد بلغت للمجلس خطياً قبل موعد إجتماع الهيئة العامة بسبعة أيام على الأقل.

تُدعى الهيئة العامة لعقد إجتماعها السنوي العادي في الموعد الذي يحدده المجلس خلال شهر آذار من السنة.

للهيئة العامة عقد إجتماع غير عادي أو أكثر خلال السنة كلما دعت الضرورة إلى ذلك بدعوة من المجلس أو النقيب أو بناءً على طلب عدد لا يقل عن ربع أعضاء الهيئة العامة ممن سدوا الرسوم للنقابة، ولا يجوز البحث في الإجتماع غير العادي للهيئة العامة في غير الأمور المدرجة في كتاب الدعوة.

تتخذ الهيئة العامة قراراتها بالإجماع أو بالأغلبية المطلقة للحاضرين من أعضائها، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الإجتماع.

٢- مجلس النقابة

يتألف المجلس من النقيب ونائب النقيب وثمانية أعضاء أربعة منهم من الأعضاء العاملين المصنفين في الفئات الثلاث الأولى وفقاً لتعليمات التصنيف المعمول بها، وثلاثة من المصنفين في الفئتين الرابعة والخامسة وعضو واحد من الفئة السادسة.

تجري الانتخابات للنقيب ونائب النقيب وأعضاء المجلس الممثلين للفئات الخمس الأولى بالإقتراع السري وذلك في اليوم السابع الذي يأتي بعد اليوم المحدد لإجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد في السنة التي يجب إجراء الانتخابات فيها وذلك بحضور الوزير أو من يمثله، وتفتح صناديق الإقتراع في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الانتخابات وتغلق في تمام الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم.

- أ. تكون ولاية المجلس لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ انتخابه.
- ب. لا يجوز إعادة انتخاب النقيب أو نائبه لأكثر من دورتين متتاليتين إلا بعد انقضاء دورة واحدة على الأقل بعد انتهاء الدورة الثانية لأي منهما.
- ج. لا يجوز إعادة إنتخاب عضو المجلس لأكثر من ثلاث دورات متتالية إلا بعد إنقضاء دورة واحدة على الأقل بعد إنتهاء الدورة الثالثة.

يمارس المجلس الصلاحيات والمهام التالية :

- المحافظة على آداب ممارسة المهنة وقواعدها والدفاع عن حقوق النقابة ومصالحها وكرامة أعضائها وسائر العاملين فيها.
- النظر في طلبات العضوية للنقابة وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- إدارة شؤون النقابة الإدارية والمالية وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وتحصيل الرسوم والواردات الأخرى المستحقة للنقابة وإدارة أموالها وموجوداتها واستثمارها.
- إعداد الموازنة السنوية للنقابة والميزانية للسنة المنتهية ورفعها إلى الهيئة العامة مرفقة بالتقارير اللازمة لبيان الوضع المالي للنقابة.
- دعوة الهيئة العامة إلى عقد إجتماعاتها وتنفيذ قراراتها.

- الفصل في الخلافات المهنية التي تقع بين أعضاء النقابة والمشاركة في حل المنازعات المهنية بين الأعضاء من جهة وأصحاب الأعمال من جهة أخرى.
- إتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة بحق الأعضاء وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
- إعداد مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالنقابة والمتعلقة بمهنة المقاولات ورفعها إلى الوزير بعد إقرارها من الهيئة العامة للسير بإجراءات إقرارها أصولياً .

سياسة الجودة

تلتزم نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين برفع مستوى المهنة علمياً وعملياً، والدفاع عن مصالح الأعضاء وتنظيم مزاوله المهنة، وذلك من خلال تقديم خدمات تفوق توقعات المقاولين، والإلتزام الكامل بتطوير الأداء وإستخدام أحدث التقنيات لضمان الجودة.

كما تطبق إدارة النقابة ممثلةً بالنقيب ومجلس النقابة ومدير النقابة وكافة الموظفين سياسة الجودة من خلال تطبيق نظام إدارة الجودة ISO ٩٠٠١:٢٠١٥، لتحقيق أهداف النقابة وخططها الإستراتيجية.



رؤية النقابة

تسعى نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين لتكون الرائدة في تنظيم قطاع الإنشاءات في الأردن، ومركزاً فاعلاً ومتميزاً لتصدير المقاولات عربياً ودولياً ملتزمة بأعلى معايير الجودة والتطوير المستمر.

رسالة النقابة

تعمل نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين على رفع مستوى المهنة علمياً وعملياً، والدفاع عن مصالح الأعضاء وتنظيم مزاوله المهنة، وتسهم في زيادة فعالية العمالة الوطنية عن طريق تشغيلها وتدريبها. كما تسعى النقابة إلى دعم الإقتصاد الأردني من خلال ممارسة دورها في المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة، وخلق فرص العمل والإلتزام بمنظومة قيمية تحدد هويتنا المؤسس

قيم النقابة:

العدالة : التي تحكم العلاقات والتعاملات بين أفراد النقابة.
الشفافية والمساءلة: وضوح المعايير في النظم الموضوعة للتمكن من ممارسة المساءلة والمصادقية في تطبيق كافة المعايير داخل النقابة وخارجها.
المسؤولية والأمانة: عنوان الحياة والعمل في النقابة وتعامل كل موظف مع نفسه وزملائه ورؤسائه ومرؤوسيه، ومع أدواته ومعداته وأصحاب العمل بمسؤولية وأمانة ويجسدهما فعلياً كمعيار كلي لسلوكه.
التعاون والتميز والطموح والتنافس الشريف: هو الذي يجب أن يسود علاقات العمل، لا التنافس غير الشريف، وأن الطاقة التنافسية الشريفة ستكون موجهة نحو منافسينا في نفس مجال العمل، وليس بين بعضنا البعض لنكون الأجدر والأقوى، ونحقق رؤيتنا ورسالتنا.

أهداف النقابة:

تنظيم مزاولة مهنة المقاولات والعمل على رفع مستواها علمياً وعملياً.
التعاون مع الجهات المختصة لتطوير وسائل وأساليب تخطيط المشاريع وطرح العطاءات وتنظيم العقود وتنفيذ الأعمال الإنشائية المتعلقة بها.
تشجيع استثمار رؤوس الأموال في إنشاء الصناعات المساندة لأعمال المقاولات وتقديم الخدمات لها.
التعاون مع الجهات المختصة في الأمور المتعلقة بأعمال المقاولات بما في ذلك تطوير عقد المقاولات الموحد وحل الخلافات المهنية المتعلقة بالتصميم والإشراف وتطوير الجوانب المهنية والفنية في المقاولات.
الدفاع عن مصالح الأعضاء والمحافظة على تقاليد وشرف مزاولة المهنة.

الإتحادات والهيئات التي تشارك النقابة بعضويتها :

أولاً :عضوية الاتحادات والهيئات العربية والدولية التالية :

١. إتحاد المقاولين العرب.
٢. إتحاد مقاولي الدول الإسلامية.
٣. غرفة التحكيم العربية.
٤. اللجنة العربية الدولية لإعمار غزة.

ثانياً : عضوية مجالس الإدارة التالية:

- مجلس إدارة غرفة التحكيم العربية.
- مجلس إدارة جمعية المحكمين الأردنيين.
- مجلس إدارة صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني.
- مجلس البناء الوطني / وزارة الأشغال العامة والاسكان.
- مجلس النقباء/ مجمع النقابات المهنية.
- مجلس إدارة الشركة المهنية.
- مجلس إدارة الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب.
- مجلس إدارة الجمعية الأردنية للوقاية من حوادث الطرق.
- مجلس إدارة جمعية البنوك.
- مجلس إدارة مركز تدريب المهندسين/نقابة المهندسين.

ثالثاً : اللجان التي تشارك النقابة بعضويتها

- لجنة تصنيف المقاولين/دائرة العطاءات الحكومية.

- لجنة ترخيص المقاولين/دائرة العطاءات الحكومية.
- لجنة تأهيل المكاتب الهندسية/دائرة العطاءات الحكومية.
- لجنة العقود الانشائية-عقد المقاولة الموحد/دائرة العطاءات الحكومية.
- لجنة الشراكة مع القطاع الخاص/وزارة الأشغال العامة والإسكان.
- لجنة تطبيق المادة (١٦) من قانون مقاولي الإنشاءات/وزارة الأشغال العامة والإسكان.
- اللجنة الفنية لكودات البناء الوطني الأردني/وزارة الأشغال العامة والإسكان.
- لجنة تطوير الإشراف الهندسي وتطبيقه/نقابة المهندسين الأردنيين.
- لجنة حماية الوطن ومقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني/مجمع النقابات المهنية.
- اللجنة العليا لإعمار غزة.
- لجنة التحكيم للمشاريع المتنافسة على جائزة وزارة الأشغال العامة والإسكان/وزارة الأشغال العامة والإسكان.
- لجنة تعاميم تعديل أسعار المحروقات/وزارة الأشغال العامة والإسكان.
- اللجنة الفنية لتصدير المقاولات والخدمات الهندسية الإستشارية/وزارة الأشغال العامة والإسكان .
- اللجنة الفنية لعمل دراسة لكمية المحروقات لمشاريع المياه والصرف الصحي/وزارة الأشغال العامة والإسكان.
- لجنة ضباط الإرتباط /المركز الوطني لإدارة الأزمات.
- المشاركة في لجان التحقيق المنبثقة عن لجنة التصنيف سواء للمقاولين أو المكاتب الهندسية /وزارة الأشغال العامة والإسكان.

الهيئة العامة للعام ٢٠٢٠

حيث صدرت أوامر الدفاع عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بإيقاف كافة الإجتماعات والفعاليات، تم تأجيل عقد الهيئة العامة للنقابة تنفيذاً لأوامر الدفاع وبنفس الوقت تم إعلام الحكومة بهذا التوقف بناءً على أوامر الدفاع وكما هو مبين في الكتب التالية.



نقابة مفاولي الإنشاءات الأردنيين

تأسست سنة ١٩٧٢

عمان - الأردن

الرقم: ١٨٥٨/٢٠٢٠

التاريخ: ٢٠٢٠ / ٢ / ٢٦

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان الاكرم

الموضوع : اجتماع الهيئة العامة
لنقابة مفاولي الإنشاءات الأردنيين

تحية طيبة وبعد،،،،

نود اعلام معاليكم بأن الهيئة العامة لنقابة مفاولي الإنشاءات الأردنيين سوف تعقد إجتماعها السنوي الأول عند الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة الموافق 2020/03/13 في مبنى النقابة الكائن في دير غبار وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

أولاً : الاطلاع على التقرير السنوي والمصادقة عليه.
ثانياً : الاطلاع على الميزانية العمومية للنقابة كما هي بتاريخ 2019/12/31.
ثالثاً : الاطلاع على الموازنة التقديرية لعام 2020 ومناقشتها والمصادقة عليها.
رابعاً : انتخاب منقح حسابات قانوني لعام 2020.
خامساً : دراسة الأمور التي تقدم للهيئة العامة من المجلس وإصدار القرارات المناسبة بشأنها ومناقشة الإقتراحات التي يقدمها أعضاء الهيئة العامة شريطة أن تكون قد بلغت للمجلس خطياً قبل موعد إجتماع الهيئة العامة بسبعة أيام على الأقل، وبهذه المناسبة يتشرف مجلس النقابة بدعوة معاليكم أو من تنتدبونهم لحضور هذه الاجتماعات.
راجين العلم انه في حال عدم اكتمال النصاب القانوني للاجتماع سيتم تأجيله الى يوم الجمعة الموافق 2020/03/20 الساعة التاسعة صباحاً ويكون قانونياً بمن حضر.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،

عقوب المفاولين
المهندس احمد المعطوب

عبدالله بن عبد الله
مدير غبار

دير غبار - هاتف: ٥٩٢٨٩٣١ - ٥٩٢٨٦٧٥ - ٥٩٣٤٥٩٦ - ٥٩٣٤٥٩٧ - ٥٩٣٤٥٩٨ - فاكس: ٥٩٢٨٧٠٤ - ص.ب ٨٥٠٣٢٤ عمان ١١١٨٥ الأردن

E-mail: info@jcca.org.jo - www.jcca.org.jo



نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين

تأسست سنة 1972

عمان - الأردن

الرقم : ٢٨٠٥ / 2020

التاريخ : ٢٨ / ٦ / 2020

معالي وزير الأشغال العامة والإسكان الأكرم

الموضوع : اجتماع الهيئة العامة

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة الى الموضوع أعلاه ، وحيث جاء في المادة (21/أ) من قانون مقاولي الإنشاءات رقم (13) لسنة 1987 وتعديلاته ' تُدعى الهيئة العامة لعقد اجتماعها السنوي العادي في الموعد الذي يحدده المجلس خلال شهر آذار من السنة ' و جاء في المادة (20) من ذات القانون ' تُصادق الهيئة العامة على الحسابات السنوية الختامية للنقابة بعد الاطلاع على تقرير منفق الحسابات ' بالإضافة الى مصادقتها على التقرير المالي والإداري لهذا العام كمخصص متوقع ،

معالي الوزير الأكرم ،،،

وحيث أن أوامر الدفاع الصادرة بموجب قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 والتعاميم الصادرة عن معالي وزير الصحة بموجب الصلاحيات الممنوحة له بموجب قانون الصحة العامة رقم (47) لسنة 2008 قد منع التجمعات ومنها اجتماعات الهيئة العامة ، الأمر الذي تم بموجبه استحالة عقد اجتماع هيئة عملة لهذا العام وأن الأمور المالية في النقابة تتطلب مصادقة الهيئة العامة عليها نرجو معانيكم التكرم بالتوجيه بهذا الخصوص مقدمين لمعاليكم جزيل الشكر .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ،،،،،

توقيع المقاولين
المهندس أحمد العقبوب

نسخة : أمين السر
نسخة : المدير
نسخة : مدير الدائرة القانونية

دير غيار - هاتف: ٥٩٢٨٩٣١ - ٥٩٣٤٥٩٦ - ٥٩٣٤٥٩٧ - ٥٩٣٤٥٩٨ - فاكس: ٥٩٢٨٧٠٤ - خلوي: ٥٧٩٥٣٠٩٢٥٧ - ٠٧٧٧٦٣٧٠٨

ص.ب ٨٥٠٣٢٤ عمان ١١١٨٥ الأردن

E-mail: info@jcca.org.jo - www.jcca.org.jo



نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين

تأسست سنة ١٩٧٢

عمان - الأردن

الرقم: ٨٦٤ / 2020

التاريخ: ٨٤ / ١٢ / 2020

معالي وزير الأشغال العامة والإسكان الأكرم

الموضوع: الهيئة العامة

تحية طيبة وبعد،،،

نهديكم أجمل التحيات بمناسبة قرب حلول العام الجديد متمنين أن يكون عام خير وسعادة على وطننا الحبيب وقد زالت عنا جائحة كورونا وتعافى الإقتصاد وقطاعنا وانتم الراعي له.

وحيث أن قانون مقاولي الإنشاءات رقم 13 لسنة 1987 وتعديلاته قد نص في المادة (1/32) تكون ولاية المجلس لمدة (ثلاثة سنوات) إعتباراً من تاريخ إنتخابه، ونصت أيضاً المادة (1/21) من ذات القانون تدعى الهيئة العامة بعقد إجتماعها السنوي العادي في الموعد الذي يعقده المجلس خلال شهر آذار من السنة، وكذلك نصت المادة (1/27) من ذات القانون على عقد هيئة عامة خاصة لإنتخاب ممثل الفئة السادسة وذلك في موعد يسبق تاريخ إجتماع الهيئة العامة العادي في شهر آذار.

معالي الوزير الأكرم،،،

وحيث أن مدة مجلس نقابة المقاولين قد شارفت على الإنتهاء وكذلك أصبح من الضروري عقد إجتماع هيئة عامة والذي يصانف بشهر آذار لغايات المصادقة على التقرير المالي والإداري لعامين المنصرمين كون أوامر الدفاع والقرارات الصادرة عن معالي وزير الصحة منحت إقامة أية فعاليات في ظل الظروف التي تعصف في بلدنا الحبيب من جراء جائحة كورونا.

معالي الوزير الأكرم،،،

وحيث صدر مؤخراً عن معالي وزير التنمية السياسية المهندس موسى المعايضة إن الأولوية سوف تكون العام المقبل للنتخابات الأقل عدداً من أعضاء الهيئة العامة ومن ثم سيتم دراسة إجراء الإنتخابات للنتخابات والأكثر عدداً، علماً أن عدد الهيئة العامة لنقابة المقاولين لا تتجاوز الـ(2000) عضواً.

نرجو معاليكم التكرم بمخاطبة الجهات المعنية للسماح لنقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين السير بإجراءات التحضير لإجتماع الهيئة العامة كون هناك أمور عالقة تتطلب مصادقة الهيئة العامة عليها كما نص القانون ومن ثم إجراء إنتخابات المجلس الجديد.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،،،

نقيب المقاولين
المهندس أحمد البجوب

شعبة: مدير المدير
شعبة: مدير المدير
شعبة: مدير المدير
ج ٥

دير غيار - هاتف: ٥٩٢٨٩٣١ - ٥٩٢٨٦٧٥ - ٥٩٣٤٥٩٦ - ٥٩٣٤٥٩٧ - ٥٩٣٤٥٩٨ - فاكس: ٥٩٢٨٧٠٤ - ص.ب. ٨٥٠٣٢٢ عمان ١١١٨٥ الأردن

E-mail: info@jcca.org.jo - www.jcca.org.jo

مركز النقابة وفروعها

الرقم	الفرع	المحافظة	هاتف	فاكس	العنوان البريدي	العنوان
١	المركز الرئيسي دائرة التفتيش رأس العين	عمان	٠٦٥٩٢٩٤٦١ ٠٦٥٩٢٨٩٣١ ٠٧٩٥٣٠٩٢٥٧ ٠٧٧٧٦٣٧٠٨٠ ٠٦٤٦٤٢٦٠٥	٠٦٥٩٢٨٧٠٤ ٠٦٤٦٤٤١٣٧	٨٥٠٣٢٤ عمان ١١١٨٥ الأردن	عمان-دير غبار شارع الهاشميين عمان-رأس العين
٢	محافظات الشمال اربد،جرش،عجلون،المفرق	اربد	٠٢٧١٠١٦٣٨ ٠٧٩٧٣٤٦٣٥٠	٠٢٧١٠١١٩٠	٢٦١٩ اربد	اربد-مقابل المستشفى التخصصي غرب النفق
٣	محافظة الكرك	الكرك	٠٣٢٣٤٠١٥٠ ٠٧٩٦٣٩٤٥٦٧ ٠٧٧٧٣٣١٠٩٩	٠٣٢٣٤٠١٤٩	١٠٨ الكرك	الكرك-المرج بالقرب من مستشفى السلام
٤	محافظة الطفيلة	الطفيلة	٠٣٢٢٥٠٤٧٦	٠٣٢٢٥٠٤٧٦	٥٣	الطفيلة-منطقة العيص حي الزريقات
٥	محافظة مادبا	مادبا	٠٥٣٢٤٧٦٣١	٠٥٣٢٤٧٦٣١	٨٥٤	حي نصر دوار الطيارة بجانب قاعدة أحمد قطيش الأزايدة
٦	محافظة العقبة	العقبة	٠٣٢٠٣١٥١٩	٠٣٢٠٣١٥١٩	٤٢٨ الرمز البريدي ٧٧١١٠	العقبة-شارع قرى الاطفال SOS مبنى اتحاد الجمعيات الخيرية فوق عمرو للسيراميك
٧	محافظة الزرقاء	الزرقاء	٠٥٣٩٨٧٧٧١	٠٥٣٩٨٧٧٧٢		حي رمزي قرب دائرة الترخيص مقابل جمعية عنبتا عمارة رقم ٣٢
٨	محافظة معان	معان	٠٣٢١٣٣٢٤٥		٢٣٦	معان-خلف مبنى بلدية معان الكبرى بجانب غرفة تجارة معان
٩	محافظة البلقاء	البلقاء	٠٥٣٥٥٢٥٢٨	٠٥٣٥٥٢٥٢٨	١١٥٢ بريد السلط ١٩١١٠	شارع الصوانية بالقرب من مضافة عشيرة الحياصات

فَعَالِيَاتٌ وَنَشَاطَاتٌ الْمَجْلِسِ وَانْجَازَاتُهُ

• المباشرة بتنفيذ مشاريع شبكة الألياف الضوئية الوطني لمحافظات الوسط

بحضور وزير الإقتصاد الرقمي والريادة المهندس مثنى الغرابية ونقيب المقاولين المهندس أحمد اليعقوب وممثلي شركات الإئتلاف الثلاث . أعلنت وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة المباشرة بتنفيذ مشاريع شبكة الألياف الضوئية الوطني لمحافظات الوسط والممول بمنحة من المملكة العربية السعودية من خلال الصندوق السعودي للتنمية،

وتشمل مشاريع شبكة الألياف الضوئية الوطني لمحافظات الوسط ثلاثة مشاريع، مشروع الزرقاء وشرق عمان، ومشروع البلقاء وغرب عمان، ومشروع مادبا وجنوب عمان، حيث سيتم ربط وتشغيل ٧٢٣ موقع منها ٥٤٣ جهة تعليمية و١٣٦ جهة حكومية و٤٤ جهة صحية.

وتمن الغرابية المنحة الممولة من قبل المملكة العربية السعودية، وأكد أنّ البرنامج يعمل على خلق البنية التحتية الإلكترونية، وأن الحكومة تعمل منذ سنوات على تنفيذ برنامج الألياف الضوئية الوطني لربط الآلاف من المدارس والمؤسسات الحكومية والمؤسسات الصحية والمراكز الطبية باستخدام أحدث التقنيات الرقمية، حيث تم ربط ١٨٠٠ موقع لغاية الآن، مضيفاً أن البرنامج يساهم بشكل كبير في التنمية الإقتصادية في الأردن وتوفير فرص عمل، حيث وفر ٢٠٠ فرصة عمل للمباشرة بتنفيذ مشروع الوسط من مهندسين وإداريين ومشرفين وعمال.

وأكد الغرابية أن شبكة الألياف الضوئية الوطنية سيتم طرحها للشراكة بين القطاع العام والخاص تسمح بوصول الإنترنت عريض النطاق إلى كامل محافظات المملكة، مما يسمح بزيادة إنتشار الإنترنت وزيادة سرعته وزيادة قدرة المواطنين على الوصول للفرص.

وأشار نقيب المقاولين المهندس أحمد اليعقوب إلى أهمية دور هذه المشاريع في إسهامها في تنشيط عجلة النمو الإقتصادي وأثرها على الشركات الأردنية.

يشار إلى أنه تم ربط شبكة الألياف الضوئية لإقليم الجنوب (الطفيلة، الكرك، معان) حيث تم الإنتهاء من مشروع الأعمال المدنية والكوابل لـ ٨٤٦ موقعاً، وتم ربط محافظتي الكرك والطفيلة وجاري العمل على إستلام الأعمال في محافظة معان، وضمن مشروع ربط شبكة الألياف الضوئية لإقليم الشمال، تم الإنتهاء من الأعمال المدنية وتم تمديد ٥٢٧ كم كيبيل أرضي من

أصل ٧٥٠ وتم تعليق ٢٠٠ كم كيبل هوائي من أصل ٣٨٦ كم، وتنتهي أعمال شبكة الألياف الضوئية مع نهاية العام ٢٠٢١.



● المقاولين ترعى حفل إشهار "السيناريو في تصميم المنشآت" للمهندس الريماوي:

رعى نقيب مقاولي الإنشاءات الأردنيين المهندس أحمد اليعقوب، حفل إشهار كتاب "السيناريو في تصميم المنشآت الخرسانية المسلحة للمهندس بلال عزام الريماوي، وحضر حفل الإشهار الدكتور المهندس أمجد ياسين والمحكم الدولي المهندس وليد مقدادي ومحمد الزغير/اللجان الشبابية في نقابة المهندسين.

وأشار المهندس اليعقوب إلى أن كتاب السيناريو في تصميم المنشآت الخرسانية المسلحة، يُشكل مرجعية مهمة في قطاع الإنشاءات، ويحتوي على مضامين من شأنها مواكبة التحديات التي تواجه العاملين في القطاع، لا سيما بما يتعلق بالدور التشاركي بين المقاول المنفذ والمهندس المصمم.

وأشاد اليعقوب بالطاقات الشبابية الأردنية في مجال الابتكار والتطوير والتي استطاعت أن تؤسس لمرجعيات أكاديمية بالشأن المعماري في مستوياته العليا.

إلى ذلك، وصف المهندس أمجد الياسين، الكتاب بأنه رافد وإضافة نوعية للمكتبة العربية في مجال الكتب المتخصصة بالهندسة والتصاميم، لما يحتويه من مفاهيم واسعة في تصميم المنشآت، ووجد فيه المدخل الأمثل للإفادة منه بالنسبة للطلبة الدارسين لتخصص الهندسة المعمارية في الجامعات.

ولفت الياسين، إلى أن الكتاب يعالج التحديات التي يتعرض لها العاملين في مجال التصاميم الهندسية، ويقدم لهم الحلول الناجعة لجهة الوقت والجهد ومعالجة الإختلالات الطارئة خلال عملية تنفيذ المشاريع.

• ضريبة الدخل تعقد ورشة عمل حول القانون المعدل للضريبة العامة:

أكد نقيب المقاولين المهندس أحمد اليعقوب على ضرورة تفعيل مذكرة التفاهم التي قامت نقابة المقاولين بتوقيعها مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد إعتقاد التعليمات الخاصة بالمذكرة من قبل مدير عام دائرة الضريبة والمبيعات.

جاء ذلك في ورشة العمل التي نظمتها نقابة المقاولين بالتعاون مع المعهد الضريبي وبحضور مدير المعهد الدكتور ناصر الخطيب والأستاذ محمد الخوالده نائب المدير العام الأسبق لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وسعادة نقيب المقاولين المهندس أحمد اليعقوب ونائبه المهندس أيمن الخضيرى وأعضاء مجلس النقابة، وقد حضر ورشة العمل العديد من أعضاء الهيئة العامة للنقابة التي أقيمت في دار النقابة.

وقال اليعقوب بأن مذكرة التفاهم جاءت لتساهم في دفع عجلة الإقتصاد الأردني والتخفيف على المستثمرين في قطاع المقاولات ولما يعود ذلك بالفائدة على المقاولين، كما أن مذكرة التفاهم توضح آلية الضريبة المفروضة على المقاولين، وقد تقرر تشكيل لجنة مشتركة بين دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ونقابة المقاولين لضمان تطبيق النسبة المحددة على قطاع الانشاءات.

وقام الأستاذ محمد الخوالده بتقديم شرح مبسط عن أهم التعديلات التي طرأت على قانون ضريبة الدخل والمبيعات، كما بين الجهود المضنية التي قام بها سعادة نقيب المقاولين وأعضاء المجلس لتوقيع مذكرة التفاهم ولما تعود بالفائدة على المقاولين وتخفيف العبئ الضريبي على المشاريع التي يقوم المقاول بتنفيذها.

كما دار حوار بين المحاضرين وأعضاء الهيئة العامة من خلال طرح مواضيع وأمثلة حية لتوضيح أهمية هذه المذكرة وأفضلية تطبيق مسك الدفاتر محاسبياً على المقاولين.

وقام الدكتور ناصر الخطيب بتقديم شرح مفصل عن الفرق بين الإعفاء الضريبي والإعفاء بقيمة صفر، كما دعى أي مقاول مراجعة دائرة الضريبة والمبيعات لمعرفة إن كان العطاء معفى من الضريبة أو معفى بقيمة صفر وذلك قبل تسعير العطاءات حرصاً من الوقوع في الخسارة بسبب عدم التفريق بين أنواع الإعفاء.



• المقاولين: صدور تعديلات تصنيف المقاولين

ثمنت نقابة مقاولي الإنشاءات جهود الحكومة بإصدار معدل تعليمات تصنيف المقاولين لعام ٢٠٢٠ ونشرها في الجريدة الرسمية والصادرة بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (١٢) والمادة (١١٠) من نظام المشتريات الحكومية.

وقال نقيب مقاولي الإنشاءات المهندس أحمد اليعقوب أنه كان لملاحظات أعضاء الهيئة العامة لنقابة المقاولين ووقتهم والتفافهم حول نقابتهم الدور الكبير في الحفاظ على مكتسباتهم. وأشار إلى أن تعليمات تصنيف المقاولين لعام ٢٠٢٠ من شأنها المحافظة على الحقوق المكتسبة للمقاولين وبما ينعكس على تطوير قطاع المقاولات وبما يسهم بشكل مباشر بتحفيز الإقتصاد الوطني بإعتبار أن قطاع الإنشاءات والمقاولات محرك رئيسي ورافعة للإقتصاد الوطني.

وبين أن تعليمات التصنيف جاءت تلبية لمطالبات المقاولين والتي تم بحثها خلال عدة لقاءات وبما يعزز نهج التشاركية إستجابة لتوجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني والذي يشدد في كل لقاءاته على أهمية الحوار والتشاور حول مختلف القضايا بما يعزز نهج الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.

يشار إلى أن مجلس الوزراء قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨/١/٢٠٢٠ الموافقة على التعديلات المقترحة على المادة ١٢/٣ من عقد المقاوله الموحد للمشاريع الإنشائية ٢٠١٠ الطبعة الثانية ٢٠١٣ لضمان ثبات قيمة العقد المقبولة والحد من تعديلات الاسعار على العقد بسبب الزيادة والنقصان في كميات بنود المشاريع.

• سفارة بلغاريا تزور النقابة لبحث سبل التعاون في قطاع الإنشاءات

إستقبل مجلس نقابة المقاولين الأردنيين برئاسة المهندس أحمد اليعقوب في مقر النقابة بعمان سفير جمهورية بلغاريا الدكتور ديميتير ميخايلوف في الأردن ومراقفه من السفاره حيث تم التباحث في التعاون المشترك بين شركات المقاولات الأردنية والمقاولين البلغار في مشاريع الإعمار مستقبلاً.

وأكد اليعقوب خلال اللقاء على الروابط العميقة بين بلغاريا والأردن على المستويين الشعبي والرسمي مشيراً إلى أهمية التعاون الأردني والبلغاري في قطاع الإنشاءات وبذات الوقت إلى وجود بعض الشركات البلغاريه التي نفذت مشاريع تقنية متخصصة في الأردن.

حيث أشاد بالخبرات البلغاريه في الصناعات الإنشائية ذات الجودة المبنية على التكنولوجيا المتقدمة، مبيناً ضرورة مشاركة الشركات البلغاريه في معرض الصناعات الإنشائية، الذي تقيمه

النقابة سنويا والذي يمكن الشركات الأردنية والبلغارية من التعارف والتعاون في تنفيذ المشاريع المتاحة في الأردن والدول العربية المجاورة الشقيقة التي تستوجب إعادة الإعمار. وقد أطلع أعضاء مجلس النقابة الضيف الزائر على واقع قطاع الإنشاءات الأردني وقدرته وكفاءة المقاول الأردني على تنفيذ مختلف المشاريع الإنشائية ودوره المشهود له في العمل داخل الأردن و خارجه خاصة في دول الخليج والمغرب العربي, مبيناً أن الأردن أصبح بوابة لشركات دولية للمشاركة في مشاريع إعادة الإعمار في دول الجوار خاصة في العراق وسوريا, حيث يتم معاملة المقاول الأردني معاملة المقاول العراقي أي يمكن أن يكون هنالك إنتلاف شركات بلغارية مع شركات أردنية.



● التغييرات والتعديلات والاورام التغييرية في المشاريع الانشائية:

اصدر مجلس نقابة المقاولين بيانا حول التغييرات والتعديلات والاورام التغييريه في المشاريع الانشائية لتوضيح ماهية هذا الموضوع الذي تم اثارته في الشارع الاردني واثارة الشكوك حول هذا الموضوع الذي يمس المقاول مباشرة حيث اوضح نقيب المقاولين المهندس أحمد اليعقوب أن الأوامر التغييرية جزء لا يتجزأ من المشروع وهي ضرورة ملحة في عقود المقاولات خاصة الكبيرة والمعقدة منها، حيث أنها تتيح لصاحب العمل الديناميكية لتلافي أي نقص أو خطأ في التصميم وكذلك تعطيه الحرية في إضافة أي فكرة أو تعديل ممكن أن تكون في مصلحة المشروع.

وأضاف أن الهدف منها هو تجنب الحاجة لإبرام عقد جديد كلما ظهرت الحاجة إلى تغييرات أثناء التنفيذ إضافة إلى الإسراع في إنجاز الأعمال أو التخفيف من التكاليف، حيث تبرز أهميتها في المشاريع التي يكون الفارق الزمني بين مرحلة التصميم ومرحلة التنفيذ كبيراً والذي يخلق إحتمالات كبيرة للتعديل والتغيير في بعض المتطلبات أو ظهور مستجدات لدى المالك أو حصول تطور تقني في المواد والمستلزمات أو ظهور عوامل خارجية غير متوقعة.

وقال أن المشروعات تحوي عدداً كبيراً من الوثائق (مواصفات، جداول كميات، شروط عامة وخاصة، مخططات وغيرها) ويشترك في إعدادها عدد كبير من المهندسين ذوي التخصصات

المتنوعة مما يجعل إمكانية التغيير أمراً وارداً بسبب ضخامة العمل وضعف التنسيق بين تلك التخصصات أو لمواجهة أي تعديل في القوانين والأنظمة والتعليمات، أو تحسين متطلبات السلامة العامة أو أي نقص في التصاميم وبيانات الموقع وظروفه أو أي مستجد بالزيادة أو النقصان سواء .

وأشار أنه من المتعارف عليه في عقود المقاولات الإنشائية والمشاريع سواء في القطاع العام أو الخاص التي يقوم المقاولين بتنفيذ مشاريعها الإنشائية والتي يضع تصميمها ويعد وثائقها المهندسون التابعون لصاحب العمل (المالك) فالتغييرات في المشروع أنواع قد تكون صغيرة وغير مؤثرة أو قد تكون كبيرة وقد تكون إستحداث بنود جديدة لم تكن موجودة في أصل العطاء أو زيادة كبيرة في كميات بنود العطاء ناتجة عن تغييرات يطلبها صاحب العمل أو نقص في الدراسات والتصاميم أو هي لتجاوز وتصحيح تعليمات وأوامر خاطئة صدرت من المهندس أو صاحب العمل.

وبين أن الأمر التغيير في المشروع ليس للمقاول أي علاقة بإستحداثه هو أمر يأتي للمقاول من المهندس بعد موافقة صاحب العمل بتغيير ما (بإستحداث أو زيادة و/أو إلغاء أو تعديل)، وهو إلزامي للمقاول المنفذ للمشروع وضروري لإستكمال أو تجاوز أي نقص في متطلبات أي منشأة لكي تكتمل وتؤدي الغرض الجوهري من إنشائها، ولا يملك المقاول حق الرفض في تنفيذه وعليه أن يلتزم به وينفذه وهو وفر على الحكومة وصاحب العمل، حيث أن عدم إحداث الأمر التغيير يؤدي إما إلى إيقاف العمل وعدم إستكمالها وضياح الغاية والمنفعة منه، أو يؤدي إلى التنفيذ ضمن المخططات التصميمية والكميات غير الكافية والمناسبة مما يؤدي إلى عمل معيب غير مكتمل ناقص، ويحمل صاحب العمل تكاليف أكبر وأكثر حيث سيتم إيقاف العمل، وطرح عطاء جديد أو بند جديد بمواصفات جديدة مما يؤدي إلى إرباك عقدي ومالي.

ولفت بأنه أثناء التنفيذ قد يستلزم الأمر إستحداث تعديل أو تغيير في المشروع، والتغييرات هي من الأمور الشائعة والبديهية والمعروفة في قطاع المقاولات العام والخاص ولا يكاد يخلو أي مشروع منها محلي أو عالمي لذلك فقد حدد عقد المقاول الموحد للمشاريع الإنشائية آلية التعامل مع التغييرات والتعديلات ونظمها حتى لا تكون مجالاً للخلاف والنزاع بين أطراف العقد.

كما ونصت العقود على حق المالك أو المهندس (عند تفويضه) في إحداث التغيير الذي يراه مناسباً قبل أو أثناء مدة التنفيذ، والأمر التغيير هو أمر خطي (يجب أن يصدر خطي) يتم إصداره من قبل المهندس إلى المقاول بمبادرة من المهندس نفسه وبطلب أو موافقة صاحب العمل الخطية (ولا يجوز أن يصدر مباشرة من المالك للمقاول)، للقيام بأعمال إضافية أو حذف أعمال أو تعديلات على صفة أو نوعية أو كمية الأعمال.

ونوه أن هذه التعديلات أو التغييرات سوف تؤدي إلى تغيير في القيمة التعاقدية وتعديل الكلفة النهائية للمشاريع الإنشائية ومدتها وفي العادة إستطالة المدة ويجب أن تصدر خلال مدة التنفيذ من تاريخ أمر المباشرة إلى أي وقت قبل صدور شهادة تسلم الأشغال.

إزمة كورونا

جاءت هذه الازمة (كورونا) بشكل غير متوقع ومفاجيء للجميع حيث لم تكن هناك اي خطط مسبقة لمواجهتها شأننا شأن الجميع ليس على مستوى المملكة فحسب بل على مستوى العالم ومع ذلك تعاملنا معها بكل حرفية وأقتدار حيث شكل المجلس غرفة عمليات منعقدة على مدار الساعة وتم عقد الجلسات الخاصة بمجلس النقابة بواسطة البرامج الالكترونية المختلفة عن بعد لنبقى على تواصل مع هيئتنا العامه وكافة الجهات الرسمية، ومن خلال متابعتنا الحثيثة مع مركز ادارة الازمات وكافة الوزراء المعنيين ابغونا بأن الأولوية الأولى في هذا الوقت العصيب هي لصحة وسلامة المجتمع من الوباء وتأتي بعدها أولوية الغذاء والدواء وما ارتبط بها من قطاعات وأن قطاع المقاولات هو بنهاية سلم الأولويات ليس انتقاماً من المقاول ولا كرهاً به بل هكذا تدار شؤون الدولة وحسب الخطط الموضوعة من قبل مركز ادارة الازمات الذي يترأسه جلالة الملك.

رغم ذلك كله واصلنا متابعة قضايا القطاع مع كافة الجهات المعنية ومركز ادارة الازمات حيث تم عقد عدة لقاءات مع رئيس هيئة الاركان المشتركة ومركز ادارة الازمات وكافة الوزراء المعنيين أصحاب العلاقة بقطاع المقاولات والانشاءات لتذليل كافة العقبات التي توجه الزملاء المقاولين بسبب التوقف المفاجئ تنفيذاً لاوامر الدفاع الصادرة من الحكومه . حيث تم السماح باستئناف العمل بالمشاريع الكبرى مثل مشروع الباص السريع والطريق الصحراوي ومشروع الحدلات وبعض مشاريع البنية التحتية التي تحقق شروط التباعد وشروط الصحة والسلامة العامة .

وبعد جهود مع الجهات الرسمية تم الحصول على موافقات استئناف العمل التدريجي لباقي المشاريع ضمن محددات وشروط تم تزويد اعضاء الهيئة العامه بها عبر الرسائل النصية وعبر موقع النقابة الالكتروني. تم استغلال فترة التوقف عن العمل والحظر المفروض على كافة مناحي الحياه تطبيقاً لاوامر الدفاع بعقد ٧ دورات متخصصة من خلال مركز تدريب المقاوليين في الوقاية من الامراض والابوة لـ ٣٥٠ شخص من المقاولين وكوادرهم والترتيب بعقد دورات لاحقة للراغبين وحسب الحاجة. الى ذلك قام مجلس النقابة باصدار بيان طلب فيه ضرورة عودة القطاع كاملاً الى العمل وبجميع مكوناته وأكد أن قطاع المقاولات هو من القطاعات الآمنة صحياً.

ايضا تم مخاطبة الحكومة بهوم القطاع في الظروف الاستثنائية بسبب جائحة كورونا حيث
تركزت بالمطالب التاليه :

أولاً : عدم ربط إصدار موافقات العوده الى العمل بوزارة الأشغال وتفويض أصحاب العمل في
القطاع العام بالتنسيق مباشرة الى " مركز الأزمات " لإصدار التصاريح .

ثانياً : السماح للعمالة الوافده المرخصه بالعمل دون ربطها بنسبه مؤويه .

ثالثاً : عودة القطاع العام الى العمل بنسبه معقوله .

رابعاً : ضرورة أن تقوم الحكومه " وبالسرعة الممكنه " بصرف مستحقات المقاولين .

خامساً : ضرورة إصدار ثلاثة تصاريح بالحد الأدنى لجميع شركات المقاولات " الغير عامله
" وذلك لفتح مكاتبهم الإداريه ومتابعة امورهم لدى الجهات الحكوميه والبنوك وتفقد مستودعاتهم
وآلياتهم .

سادساً : الأيعاز الى البنوك بإدراج قطاع المقاولات على رأس اولوياتها .

سابعاً: تزويد المقاولين ببراءة ذمه من الضمان الاجتماعي وإعفاءهم من الغرامات لنهاية العام
٢٠٢٠ وتاجيل دفع الاقساط المترتبه على العماله المسجله على الشركات والافراد حتى نهاية
العام .

ثامناً: تزويد المقاولين ببراءة ذمه ضريبية لنهاية العام الحالي بما فيهم الشركات والافراد الذين
تم الحجز التحفظي عليهم سابقا لنهاية العام الحالي واعفاء الضرائب المستحقه عن العام ٢٠١٩
بنسبة ٥٠ % وشطب الغرامات عن السنوات السابقة وتقسيط المبالغ المطلوبه بدون فوائد .
تاسعاً : تنزيل ضريبة الدخل على قطاع المقاولات للاعوام القادمه عبر تنزيل إحتساب ارباح
القطاع الى ٥ % فقط ولتصبح ضريبه مقطوعه ١ % .

عاشراً : معالجة ما جاء من قرارات صادرة عن وزير العمل المتعلقة برفضه تخفيض أجور
العاملين بنسبه ٥٠ % وعلى عكس ما جاء في امر الدفاع رقم ٦ .

تم تشكيل لجنة إقتصادييه من أعضاء المجلس لوضع خطه إقتصادييه استراتيجيه للوصول الى
تعافي مبكر لقطاع المقاولات وتجنبيه الدخول في حالة الركود ما بعد كورونا وقامت هذه اللجنة
باستقبال اي مقترحات مدروسة من اعضاء الهيئه العامه بهذا الخصوص ليصار الى تقديمها
الى الحكومه لإعتمادها.

لقد قمنا بالتعاون مع كافة الجهات المعنيه بوضع مسودة نظام الرقابة والتفتيش على اعمال
الاعمار ونتيجة الجهود المتواصله والمتابعه الحثيئه مع وزارة الاشغال العامه والاسكان ومجلس
الوزراء وديوان التشريع تم اقرار هذا النظام بصيغته النهائيه موشحا بالارادة الملكيه الساميه.

فعاليات المجلس في جائحة كورونا.

جمع التبرعات لدعم وزارة الصحة في توفير المستلزمات الطبية لمواجهة جائحة كورونا

- قام مجلس النقابة وخلال الفترة من ٢٠٢٠/٣/١٦ ولغاية ٢٠٢٠/٣/٢٠ بحملة لجمع التبرعات من المقاولين للمساهمة في الجهد الوطني ودعم وزارة الصحة لتوفير اجهزة التنفس والمستلزمات الضرورية لمواجهة جائحة كورونا في الاردن حيث تمكنت النقابة خلال هذه الفترة من جمع ما يقارب المليون دينار من المقاولين على مختلف درجاتهم لحساب وزارة الصحة .

لجنة من المقاولين عبر وسائل التواصل الاجتماعي

- بعد صدور امر الدفاع بحظر التجول الشامل في المملكة اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٠/٣/٢١, تم تشكيل لجنة عبر شبكات التواصل الاجتماعي (الواتس اب) ضمت عدد من المقاولين لتبادل الاراء والافكار والمقترحات لمواجهة ازمة كورونا واثرها على قطاع الانشاءات عامة والمقاولات خاصة

دليل السلامة العامة في المشاريع الانشائية والتنقل

- بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٧ اعتمدت اللجنة الوطنية للاوبئة دليل رقم (١١ + ١٢) الذي اصدرتها وزارة العمل المتضمنان اجراءات العمل لتدابير السلامة والوقاية الصحية المتبعة للحد من انتشار فيروس كورونا والمتعلقان بوسائل التنقل والعمل في المشاريع الانشائية

تعليمات عودة العمل في قطاع الانشاءات

- قررت اللجنة الوطنية لمكافحة الاوبئة بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٥ السماح باستئناف العمل في اعمال المقاولات (الطرق والابنية) في القطاع العام ويسمح للقطاع الخاص العمل بالانشاءات البعيدة عن التجمعات السكانية ومناطق الاكتظاظ المستكملة نسبة ٩٠٪ من اعمالها والتدرج بعد ذلك بالنسب الاقل .

- اصدر وزير الاشغال العامة والاسكان تعليمات استئناف العمل التدريجي في قطاع الانشاءات بالمشاريع الحكومية والقطاع الخاص المشغلة للعمل والمهن وبما يتوافق مع متطلبات الامن والسلامة الصحية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد , حيث يتم استقبال طلبات العودة للعمل على الموقع الالكتروني لوزارة الاشغال العامة والاسكان اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٠/٤/١٩ , حيث كانت هذه التعليمات متشددة وتحتاج الى اجراءات والتزامات من الصعب تحقيقها من المقاولين وتحتاج الى كلف مالية واولقات طويلة وهي غير فعالة خاصة في ظل حظر التنقل بين المحافظات واستمرار اغلاق مواقع التزود الرديفة لقطاع المقاولات .

استراتيجية العودة للعمل في المشاريع الإنشائية وتحفيز قطاع المقاولات

- قدمت النقابة الى وزير الاشغال العامة والاسكان بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٣ خطة النقابة

"استراتيجية العودة للعمل في المشاريع الانشائية وتحفيز قطاع المقاولات" وتاليا

تفاصيل هذه الخطة :

خطة العودة الى المشاريع:

● مطلوب العودة التدريجية للعمل بما يتوافق مع متطلبات الأمن الصحي ، مع الاخذ بالاعتبار ان العمل ربما يكون بوجود كورونا لفترات قادمة تصل الى اشهر، يجب الحديث عن أعاده العمل بالمشاريع تدريجياً وحسب شروط ومتطلبات السلامة الصحيه والمهنية لكي يستطيع قطاع المقاولات من الاستمرار بالعمل وخلافاً لذلك لا تستطيع الشركات الإبقاء على موظفيها ولا على بقاء الشركات نفسها.

● ان العودة للمشاريع الانشائية يتطلب بالتوازي العودة للقطاعات المرتبطة بالقطاع والتي تشكل سلاسل التوريد للمشاريع وذلك بشكل كلي او جزئي وحسب طبيعة المشاريع المراد العودة للعمل فيها

- المشاريع المستهدفة في ظل استمرار مكافحة الوباء

● المشاريع ذات الاولوية هي التي لديها مخصصات مالية لدى الجهات المعنية ولها اولوية من قبل الجهات الرسمية (تحديد هذه المشاريع)

● المشاريع التي تعتمد على الجهد الالي (اليات ومعدات انشائية).

- الفعاليات المساندة لقطاع الانشاءات المطلوب عودتها بالتوازي مع العودة للمشاريع:-

● سلاسل التوريد المرتبطة بها

● المصانع المساندة قطاع المقاولات (كمصانع المواسير والبلاستيك والاسمنت والحديد والمواد الكيماوية الخ) ويشكل لايعطل سلاسل الأمداد للمشاريع.

● تجارالحديد ومواد البناء

● تجار قطع الغيار

● جزء من الحرفيين بشكل كلي او جزئي مثل المخارط والفنيين

- وضع وحالة كل مشروع :

● يقوم المقاول بإعداد خطط العمل العامة والاسبوعية بالاشتراك مع المهندس بحيث تضمن عدم اختلاط مباشر لفرق العمل

● تثبيت واقع الحال بشكل مشترك

● العودة الى مواقع السكن .

● مختبرات ضبط الجودة.

- السلامة العامة والاحتياطات الصحية

- يقوم المقاول باعداد خطة سلامة واجراءات صحية طارئة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات وزارة الصحة والشروط الواردة في دليل وزارة العمل رقم ١١ و ١٢ والاعلان عنها بالمشروع .
- تعين ممرض و/او طبيب مدفوع الاجر من المقاول للمشاريع التي يزيد فيها عدد العمال عن (١٠٠) عامل و حسب ما تراه السلطات الصحية مناسبة مما سيسرع من العودة الطبيعية الى الحياة أو ان تقوم الوزارة بتزويد المشروع بممرض أو طبيب مع أدواته أو بدونها وعلى حساب المشروع.
- تزويد المقاولين بالكمامات المناسبة مقابل ثمن اذا اشترط استعمالها بالسعر المحدد من قبل وزارة الصناعة والتجارة او نقابة الصيادلة او السماح للمقاولين بالتزود بالكمامات من المصادر التي تقوم السلطات المعنية بتعيينها
- توفير اجهزة قياس درجة الحرارة للعاملين في المشاريع .
- السماح بالعمل ايام الجمع والعطل الرسمية في المشاريع البعيدة و/ او النائية والتي يتوفر فيها منامات للعمالة لزيادة ايام تواجد العمال في الموقع بحيث يكون الموقع بالتالي شبه مغلق مما يسمح بحجر العاملین ضمن المشروع والعمل بنفس الوقت
- اصدار تعليمات الصحة الخاصة بالتعاون مع النقابات والوزارات ذات الصلة بخصوص اجراءات السلامة العامة الاضافية المطلوبة من المقاول وصاحب العمل والمهندس اتباعها في موقع العمل

- مستحقات المقاولين :

- دفع مستحقات المقاولين المستحقة لدى اصحاب العمل عن الاعمال المنجزة سابقا دون تاخير ، ودفع نسبة من المستحقات المختلف عليها .
 - دفع سلف ودفعات مقدمة الى المقاولين للمشاريع قيد التنفيذ على ان تخصم على شكل اقساط من الدفعات المرحلية .
 - تسهيل وتسريع اجراءات دفع مستحقات المقاولين عن الاعمال المنجزة مباشرة من اجل المحافظة على القطاع وديمومته وتمكينه من تخفيف الاثار السلبية على الاقتصاد
- رواتب العمال :-

اعادة النظر في امر الدفاع رقم ٦ وتفعيل نظام التعطل عن العمل لمستخدمي المقاول لدى الضمان الاجتماعي.

- تمديد مدة المشاريع الانشائية

- حصر أضرار المقاولين لرفعها لرئاسة الوزراء
- تمديد فتره تنفيذ المشاريع مع مراعاة الاثار السلبية للحدث ولحين زوال الاثر وتبعاته

- الجهات المخولة بتحديد المشاريع المصرح لها بالعودة للعمل :-

• المشاريع الحكومية :

الوزارات المعنية بالتنسيق مع نقابة المقاولين

• مشاريع امانة عمان الكبرى والبلديات:-

امانة عمان الكبرى

رئيس البلدية

المحافظ / المتصرف

مندوب نقابة المقاولين

• مشاريع القطاع الخاص :-

لجنة مشتركة لكل محافظة من :

١. وزارة الاشغال العامة والاسكان ممثلة بمدراء الاشغال

٢. امانة عمان الكبرى / البلديات

٣. مندوب عن المحافظ

٤. مندوب نقابة المقاولين

ثانياً: تحفيز قطاع المقاولات بعد انتهاء فترة سريان امر الدفاع:

ومن المقترحات لتخفيف الاضرار عن المقاولين دون ان تكون لها اثار مالية مباشرة على خزينة

الدولة:-

- ضريبة الدخل:

• تنزيل نسبة ضريبة الدخل على قطاع المقاولات لعام ٢٠٢٠ وتخفيض الضريبة المقطوعة لهذا

العام لنسبة ١٪ بدل من ٢٪ للحد من آثار الأزمة العالمية.

• تأجيل سداد ضريبة الدخل عن ٢٠١٩ لنهاية عام ٢٠٢٠

• اصدار اعفاء من الغرامات المترتبة حتى نهاية العام للحد من التداعيات الإقتصادية التي

ستترتب على كافة الأنشطة.

• تقسيط المبالغ المستحقة على المقاولين لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ على شكل دفعات دون اي

غرامات او فوائد جراء هذا الضرف الصعب وآثاره المستقبلية.

• تمديد فترة الإقرار الضريبي (ضريبه الدخل) أو / و تأجيل سداد مدد كافيه ومناسبه للسداد وليس

٣٠ نيسان.

• صرف المحتجزات للمشاريع مقابل كفالة بنكية

• عدم الحجز على املاك المقاولين المنقولة وغير المنقولة الا بقيمة المبالغ المطلوبة من المقاول

- العمالة :

- مراقبة سوق العمالة ومنع ارتفاع الاجور وخاصة من العمالة الوافدة التي سوف تسعى الى تعويض خسائرها بسبب توقفها عن العمل .
- ترك المقاول يحدد عدد العمالة اللازمة ونوعيتها والتي سوف يحتاج اليها في المشاريع قيد التنفيذ دون فرض عليه اي عمالة صورية غير منتجة ولحين انجاز المشاريع الملتزم بها حاليا .
- البنوك والتمويل:-
- المتابعة مع البنك المركزي لحين أن تم إدراج جميع شركات قطاع المقاولات لبرنامج دعم الرواتب وليس فقط الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- مخاطبة البنك المركزي للبنوك وشركات التأجير التمويلي لعدم ادراج المقاولين بالقائمة السوداء نتيجة اعادة الشيكات وزيادة مدة تسوية الشيكات من ٩٠ يوم الى ١٨٠ يوم
- شمول قطاع المقاولات ببرنامج البنك المركزي بالإيعاز للبنوك بتتزيل الفائدة على القروض او الغائها لفترة محددة .
- تمديد مدة الكفالات والضمانات خلال فترات التوقف دون مقابل.
- تاجيل الاقساط على المقاولين لمدة سنة .
- الضمان الاجتماعي :-
- على الضمان الاجتماعي ايجاد الية مناسبة للتخفيف على ارباب العمل من حيث تاجيل الاقساط او تنزيل النسب او استغلال جزء من اموال صناديق الضمان الاجتماعي للاستثمار في قطاع الانشاءات على شكل قروض او تمويل او مشاركة ... الخ.
- يجب على المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي أن تقوم بواجبها في هذه المرحلة وتعويض الموظفين والعمال في قطاع المقاولات عن فترات التوقف هذه وذلك من خلال تفعيل آلية التعطل وأن تعتبر رافدا لأصحاب العمل والعمال.
- فك الحجز التحفظي على الأفراد والشركات واعفائهم من الفوائد والغرامات حتى نهاية العام، لتتسيط الحركة الإقتصادية.
- عدم الحجز على املاك المقاولين المنقولة وغير المنقولة الا بقيمة المبالغ المطلوبة من المقاول
- رسوم التامينات
- اعادة النظر في رسوم التامينات المحفوظة لدى الشركات والبلديات وغيرها، وهي اموال موقوفة غير قابلة للعودة الى اصحابها ، يجب تجميع هذه التامينات في صناديق خاصة تشرف عليها الدولة او الضمان الاجتماعي واعادة استثمارها في السوق المحلي لتحفيز الاقتصاد بشكل عام .
- شركات التامين :
- تمديد مدة بوالص التامين خلال فترات التوقف دون مقابل.

• اعادة النظر في بوالص وعقود التأمين بما يضمن تغطية وشمول اوسع ضد الاضرار والتكاليف الناتجة عن حوادث مشابهة مستقبلا .

• اصدار امر من الحكومة بالزام شركات التأمين بتفعيل بوالص تأمين المشاريع خلال العودة التدريجية للعمل ، والطلب من شركات التأمين اضافة ملحق للتعويض عن كورونا (خاصة انه في حالة اصابة اي شخص في المنشاءه ، يتم الاغلاق لمدة لا تقل عن ١٤ يوم) وتغطية كلفة اي اغلاق للمشروع في حال وجود كورونا.

١. لجنة لدراسة اثر جائحة كورونا

طلبت النقابة من دولة رئيس الوزراء بكتابها رقم ٢٠٢٠/٢٧١٢ تاريخ ٢٠٢٠/٥/٥ ، ومن معالي وزير الاشغال العامة والاسكان الى ضرورة تشكيل لجنة موسعة تضم مختلف الاطراف من الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة للعمل وفق آلية وجدول زمني محدد للنظر بجميع الهيئات والقضايا المتعلقة بقطاع الإنشاءات بشقيه المقاولات والخدمات الهندسية لإنقاذ هذا القطاع من الأزمة التي يمر بها وتحفيزه للعودة الى دوره الحيوي كمحرك اقتصادي كبير .

علما بان النقابة عضو في لجنة وضع خطة للتصدي لاثر وباء كورونا على قطاع الاسكان الاردني وعضو في لجنة مراجعة تقرير حالة البلاد لعام ٢٠٢٠ (محور قطاع البنية التحتية والاسكان) الذي اعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، حيث قامت النقابة بمراجعة مخرجات تقارير اللجنتين اعلاه وابدت العديد من الملاحظات عليهما .

٢. تمديد شهادات التصنيف

نظرا لاعلان حظر التجول وتعطيل العمل في القطاعين العام والخاص اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٠/٣/٢١ ، مما حال دون تمكن المقاولين من التقدم بطلبات التجديد للجنة التصنيف بدائرة العطاءات الحكومية طالبت النقابة بتمديد مدة شهادات تصنيف المقاولين التي تنتهي صلاحيتها بعد تاريخ ٢٠٢٠/١/١ ولم يتم تجديدها وذلك حتى تاريخ ٢٠٢٠/٧/٣١ حتى يتمكن المقاولون من ممارسة نشاطاتهم المعتادة بمجال المقاولات.

٣. محضر اجتماع اثر قانون الدفاع والاورام بموجبه وتعليمات وزير الاشغال العامة والاسكان بخصوصه:

بالاشارة الى كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم ١٢٣٧٧/١/٦٣ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٣ الموجه لعطوفة مدير عام دائرة العطاءات الحكومية وعطوفة امين عام وزارة الاشغال العامة والاسكان ، الذي تضمن الطلب منهم العمل بتوصيات محضر اجتماع اثر قانون الدفاع والاورام بموجبه على العقود والالتزامات الموقعة مع وزارة الاشغال العامة والاسكان الذي عقد بديوان الراي والتشريع بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٠ ، فقد خاطبت النقابة دولة

رئيس الوزراء ومعالي الوزير مبينة رفضها للتوصيات الواردة بهذا المحضر "جملة وتفصيلاً" لمخالفته القانون ومبدأ حسن النية وإجحافه بالحقوق العقدية لأطراف المتعاقدة وإضراره بالاقتصاد الوطني وأكدت ان ما ورد في المحضر من توصيات لا ينسجم مع مضامين العقد وآلياته , ولا يلزم اطراف العقد بشيء حيث انهم هم انفسهم الذين يملكون حق التراضي او تغيير شروط العقد او الاحتكام الى العقد او القانون في حل خلافاتهم , ولا يحق لاي طرف آخر فرض عليهم اي تفسير او رأي , وطلبت النقابة من معالي الوزير اعادة توجيه الجهات المعنية الى ان ما ورد في المحضر المشار اليه لا ينطبق على المقاولين الذين يحتكموا في خلافاتهم التعاقدية الى العقد والقانون دون ان يجحف ذلك بحقوق اي من اطراف التعاقد.

٤. قطاع المقاولات من القطاعات الاكثر تضررا

بالاشارة الى بلاغ دولة رئيس الوزراء المتعلق بتعديل أمر الدفاع رقم (٦) , والذي اناط بوزير العمل ووزير الصناعة والتجارة والتموين تحديد قائمة القطاعات الاكثر تضررا، وحيث ان قطاع المقاولات من أكثر القطاعات تضرراً وانهاكاً، حيث يعاني القطاع من قبل ومن بعد استفحال أزمة كورونا والاثار المدمرة لها من ازمة خانقة وشح في العمل وتدني في الاسعار ومحدودية في فرص العمل وتأخير في دفع المستحقات الماليه من قبل أصحاب العمل،طلبت النقابة معالي وزير الاشغال العامة والاسكان لمخاطبة كل من وزير العمل ووزير الصناعة والتجارة لادراج قطاع المقاولات ضمن قائمة القطاعات الاكثر تضررا والتي ينطبق عليها بلاغ دولة رئيس الوزراء المشار اليه.

٥. برامج البنك المركزي لدعم القطاعات الإقتصادية

خاطبت النقابة دولة رئيس الوزراء مبينة ان عددا كبيرا من شركات المقاولات الأردنية والمصنفة من قبل البنوك بالشركات الكبرى والتي تقوم بتشغيل العدد الأكبر من العمالة المختلفة بفئاتها المختلفة لا تستطيع الاستفادة من أي من برامج البنك المركزي لدعم القطاعات الإقتصادية وهما برنامج تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث أنه وعلى الرغم من توسعة البرنامج ليشمل الشركات التي يقل عدد العمال فيها عن (٢٠٠ عامل) وحجم العمل السنوي أقل من (خمسة ملايين دينار) فإن شركات المقاولات المشار إليها أعلاه ما زالت غير قادرة على الاستفادة من هذا البرنامج لعدم انطباق هذه الشروط عليها، كما ان هذه الشركات لا تستطيع الاستفادة من البرنامج التمويلي لدعم القطاعات الإقتصادية لعدم شمول قطاع الإنشاءات به. حيث طلبت النقابة أن يشمل البرنامجين قطاع الإنشاءات بالكامل وبدون استثناءات

٦. تمديد المدة للمشاريع المتأثرة من توقف الاعمال

المطالبة باصدار تعميم من قبل وزير الاشغال العامة والاسكان , يبين فيها حق المقاولين بتمديد المدة للمشاريع التي تأثرت جزئيا او كليا بالتعطل بسبب جائحة كورونا والالتزام بامر الدفاع الخاص بذلك, واعطاء الصلاحية للمهندس بدراسة المدة لكل مشروع في القطاعين العام والخاص.

٧. الاوامر التغييرية :

تصدت نقابة المقاولين الى الحملات المغرضة التي قام بها البعض عبر وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي حول اعتبار الاوامر التغييرية في العطاءات الانشائية بانها باب من ابواب الفساد والتنفيعات للمقاولين , حيث تصدت النقابة الى هذه الحملة من خلال اصدار المقالات والبيانات الصحفية او عبر اللقاءات الصحفية ومن خلال محطات الاذاعة والتلفزيون مبينة ان الاوامر التغييرية جزء لا يتجزأ من المشروع وهي ضرورة وملحة في عقود المقاولات خاصة الكبيرة والمعقدة منها , حيث انها تتيح لصاحب العمل الديناميكية لتلافي اي نقص او خطأ في التصميم وكذلك تعطيه الحرية في اضافة اي فكرة او تعديل ممكن ان تكون في مصلحة المشروع والهدف منها هو تجنب الحاجة لابرار عقد جديد كلما ظهرت الحاجة الى تغييرات اثناء التنفيذ.

٨. مستحقات المقاولين لدى وزارة الصحة

اشتكى عدد من المقاولين من البطيء او التأخير في دفع مستحقاتهم المالية وخصوصاً المقاولين العاملين في المشاريع التابعة لوزارة الصحة حيث يتقدم المقاولون بمطالباتهم المالية الى وزارة الاشغال العامة والاسكان بصفتها صاحب العمل والاصل ان تدفع هذه المطالبات وفقاً لشروط العقد وخلال الفترات الزمنية المحددة بالعقد الا ان وزارة الاشغال العامة والاسكان تقوم بتحويل مطالبات المقاولين الى وزارة الصحة , من أجل دفع هذه المستحقات بموجب شيكات تصدر من وزارة الصحة , حيث ترفض وزارة الصحة اصدار الشيكات وتصر على ما يسمى نقل عهدة مالية , ويبقى المقاول معلقاً بين اجراءات وزارة الاشغال العامة والاسكان واصرارها على اصدار الشيكات ورفض وزارة الصحة اصدار الشيكات الا بعد اجراء المناقشات المالية , مما يؤدي الى التأخير في صرف مستحقات المقاولين وبالتالي الى عدم تمكينهم من الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية والتأخير في انجاز المشاريع , حيث خاطبت النقابة كل من وزير المالية ووزير الاشغال العامة والاسكان ووزير الصحة ليرى ايجاد الحلول المناسبة لتمكين المقاولين من الحصول على مستحقاتهم في وزارة الصحة بأسرع وقت ممكن, حيث استجابت وزارة الصحة لمطالب المقاولين وتم تخصيص وتحويل المستحقات الى وزارة الاشغال ودفعها للمقاولين .

٩. عقد المقاولة في القطاع الخاص

حيث ان قرارات مجلس الوزراء كانت واضحة من حيث تطبيق عقود المقاولة الموحدة للمشاريع الانشائية على كافة المشاريع الهندسية في المملكة الاردنية الهاشمية ، دون استثناء وحيث ان قرارات مجلس الوزراء من القواعد الآمرة ، وحيث ان معالي وزير الاشغال العامة والاسكان نسب باتخاذ كافة الاجراءات الادارية والقانونية لتطبيق عقد المقاولة الموحد للمشاريع الانشائية على القطاع الخاص طالبت نقابة المقاولين بان يتم الزام القطاع الخاص بتطبيق قرارات مجلس الوزراء وتطبيق عقد المقاولة الموحد في المشاريع الانشائية في القطاع الخاص ، وبناء على ذلك فقد تشكلت لجنة خاصة في دائرة العطاءات الحكومية لاصدار عقد للقطاع خاص يأخذ بعين الاعتبار ما تضمنه قانون البناء الوطني ونظام الابنية ونظام الرقابة والتفتيش والتعليمات ذات العلاقة حيث تقوم اللجنة على اعداد هذا العقد لاعتماده حسب الاصول .

١٠. اسس استلام المشاريع في مجال الطرق

شكل معالي وزير الاشغال العامة والاسكان لجنة خاصة لتوحيد تعليمات واجراءات واسس استلام مشاريع الطرق ، وقد عقد اللجنة اجتماعات عديدة ناقشت وتوصلت الى تعديل واعتماد العديد من الاسس ولكن توقفت اجتماعات اللجنة فترة طويلة بسبب جائحة كورونا ونامل ان تعاود اللجنة اجتماعاتها للخروج باسس وتعليمات نهائية مناسبة لكل المشاريع.

١١. المشاريع الهندسية لنقابة مقاولي الانشاءات:

- المبنى الاستثماري لنقابة مقاولي الانشاءات ببادر وادي السير :-

تم الانتهاء من اعداد المخططات التصميمية للمبنى واخذ موافقة من قبل امانة عمان الكبرى على المشروع والاتفاق على الارتدادات والاستعمالات كما هي موجود في التصميم، وتم تزويد نقابة المهندسين بالمخططات النهائية وهي قيد الاجراء علما اننا ما زلنا بصدد الحصول على التراخيص اللازمة لطرح العطاء.

- مبنى نقابة مقاولي الانشاءات العقبة :-

تم الانتهاء من اعداد المخططات التصميمية و المعمارية وتزويدها لنقابة المهندسين الاردنيين والنقابة بصدد طرح المبنى في الجريدة الا ان جائحة كورونا وعدم اقرار الموازنة لعام ٢٠١٩ قررت النقابة تأجيل جميع المشاريع الاستثمارية والاقتصار على الحصول على التراخيص اللازمة لطرحها لاحقا .

● نقيب المقاولين قطاع الإنشاءات يمر بظروف استثنائية صعبة تهدد استمراريته:

اوضح نقيب المقاولين المهندس أحمد اليعقوب أن قطاع المقاولات يمر بظروف إستثنائية أصبحت اليوم تهدد هذا القطاع وجودياً، مبيناً أن ما يمر به القطاع هو سابقة لم تحدث سبغاً.

وبين اليعقوب، أن ما يتعرض له اليوم المقاول الأردني من هجمة عنيفه هو أمر مرفوض مبينا أن المقاول الأردني صاحب يد بيضاء وشريك أساسي في بناء وإعمار الوطن ولم يدخر جهداً في يوم من الأيام بالوقوف إلى جانب الوطن وأبناءه في مختلف المفاصل الصعبة، والتي كان آخرها موقف المقاولين النبيل في جائحة الكورونا، معتبراً أن المقاول الأردني لطالما كان وجهاً مشرقاً وسفيراً أردنياً في مختلف دول المنطقة والعالم.

وقال أدرك وأظن أن كافة المعنيين في القطاع يدركون، بأن ما يمر به قطاع المقاولات - حتى وقبل جائحة الكورونا - كان له آثار كارثية على القطاع، وأن المقاول الأردني اليوم يقف على مفترق طرق قد يؤدي إلى انهيار القطاع - لا سمح الله - في حال لم يكن هناك تدخل حكومي لإنصاف القطاع في كافة القضايا العالقة التي تخصه.

وبين اليعقوب، وجهنا الدعوة سابقاً لتشكيل لجنة على أعلى المستويات لدراسة كافة هموم قطاع الإنشاءات خصوصاً بعد جائحة كورونا المدمرة، مبيناً أن وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس فلاح العموش، - بحكم موقعه وزيراً للأشغال العامة والإسكان - يمثل المظلة التي يعمل ضمن إطارها المقاول، متفهمٌ لمطالب المقاولين المحقة، ويقدر ما يعانیه المقاول ومدركٌ لكافة مطالب المقاولين المحقة ويسعى خصوصاً المشاكل القديمة منذ سنوات، مبيناً أن تلك القضايا يجب البت فيها من خلال العقد والتحكيم.

وتساءل اليعقوب، حول كل هذا اللغط حول الأوامر التغييرية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من أي مشروع وهي ضرورة ملحة في عقود المقاولات خصوصاً الكبيرة والمعقدة منها.

وطالب اليعقوب، إلزام المقاولين بتأدية ضرائبهم وعدم التواني عن دفعها خصوصاً أنها تشكل مبلغ مقطوع متفق عليه، وفي حال وجود أي شبهه على أن يتم التأكد منها كما قالت الحكومة، والاكتفاء باقتصار الإجراءات المتبعة بالحجز على المشروع المنظور أمام القضاء بقيمة الحجز وعلى نفس المشروع خاصة في ظل وجود كفالات ومحتجزات وضمانات وعدم إجراء حجز تحفظي شامل على المقاول وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تعطيل مشاريع كبرى خاصة تلك التي لم ينتهي العمل فيها بعد، بالإضافة للبت بهذه القضايا بشكل سريع لتفادي مزيد من الخسائر.

وبين أن الحجز على كافة المشاريع يؤدي إلى تعطيل حركة الاقتصاد الوطني وتوقف العمل في مشاريع بنى تحتية مهمة وملحة وذات أولوية وتعطيل كافة القطاعات المساندة التي تعمل مع المقاولين (من البنوك والموظفين والمقاولين الفرعيين والموردين والاعتمادات والقطاعات الشريكة الأخرى) ويؤدي إلى عجز المقاول عن المضي في تنفيذ بقية المشاريع الأمر الذي يسبب ضرراً بالغ بالاقتصاد الوطني، مبيناً أن الوزير العموش وعد بالتواصل مع كافة الجهات المعنية لحل هذه القضية بشكل جذري، لما لها من تأثيرات مضرّة على عمل الوزارة التنموي وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وأكد اليعقوب، على ما ذهب إليه الوزير العموش في حديثه عن الأوامر التغييرية التي لا يمكن الحديث عن شبهة فساد حولها بالمطلق مبينا أن الأوامر التغييرية تتيح لصاحب العمل الديناميكية لتلافي أي نقص أو خطأ في التصميم وتلبية أي متطلب إضافي الأمر الذي ينتج عنه وفر كبير على الوزارة من حيث أن تلبية المتطلبات الطارئة أو تعديل المخططات التصميمية تؤدي بالضرورة في حال عدم إصدار الأمر التغييري إلى إنهاء عقد المقاول الحالي وإعادة طرح العطاء مع المتطلبات الجديدة الأمر الذي يضاعف كلفة المشروع على الوزارة.

وانتقد اليعقوب مع الوزارة على تشكيل لجنة مشتركة لتوضيح الأمر التغييري بالإضافة إلى إلزام تطبيق عقد مقاوله خاص مستمد من عقد المقاوله الموحد في القطاع الخاص بعد اعتماد مقترح متكامل من قبل النقابة، بالإضافة إلى توسيع فرص التنافس على العطاءات بين المقاولين من خلال تجزئة العطاءات، وتشكيل لجنة خاصة قريبا من جميع الجهات المعنية للعمل على تحفيز قطاع الإنشاءات وتقديم التوصيات والحلول لكل القضايا العالقة فيه.

وأكد أن الفيصل في هذه القضايا هو اللجوء إلى العقد والتحكيم ومجلس فض النزاعات في العقود مبينا في الوقت ذاته ثقته المطلقة بنزاهة وعدالة القضاء الأردني، وضرورة عقد ندوة في الأسابيع القادمة حول الأوامر التغييرية في المشاريع الإنشائية حتى لا تكون تهمة موجهة للمقاول.

• ندوة حول الاوامر التغييرية في عقد المقاوله بين الضرورة والتشكيك ٢٩-٦-٢٠٢٠ في النقابة.

• مركز تدريب المقاولين بختتم الدورة السابعة للسلامة المهنية عن بعد:

اشاد نقيب المقاولين المهندس احمد اليعقوب بجهود مركز تدريب المقاولين خلال فترة الحظر التي سببها فايروس كورونا وتحقيقه انجازات تدريبيه لخدمة الزملاء المقاولين وكوادرهم حيث عقد مركز تدريب المقاولين عدد من الدورات التدريبية المتخصصة في مجال السلامة والصحة المهنية للوقاية من الامراض والايوثة مما يساهم في رفع مستوى المقاول وجهازه الفني في المجال العلمي والعملي . وقال رئيس مجلس ادارة مركز تدريب المقاولين المهندس وائل طوقان ان مركز تدريب المقاولين اختتم الدورة رقم (٧) والمتخصصة بالسلامة والصحة المهنية والوقاية من الامراض والايوثة بواسطة الاتصال عن بعد خلال الفترة الواقعه ما بين ٢٠٢٠/٣/١٧ ولغاية ٢٠٢٠ /٥/٢٣ لعدد يقارب ٣٥٠ مقاول ومهندس وفني من كوادر المقاولين وبدون مقابل (مجانا). و اضاف انه تم استغلال فترة التوقف عن العمل بسبب وباء كورونا في الترتيب والتنسيق لعمل دورات متخصصة تعود بالفائدة على المقاولين وكوادرهم، في حال تم استئناف العمل بالمشاريع الانشائية وذلك تحقيقا لمتطلبات وشروط السلامة والصحة المهنية في المشاريع الانشائية. وقد تم التخطيط لعقد هذه الدورات بالتنسيق ما بين مجلس نقابة المقاولين ومركز

تدريب المقاولين ليستفيد من هذه الدورات التدريبية المقاولين و كوادرم حيث استفاد من هذه الدورات والتي بلغ مجموعها (٧) دورات ما يقارب من ٣٥٠ مشارك و تم عقدها من خلال مركز تدريب المقاولين وبتقنية الاتصال الإلكتروني عن بعد. وأشار ان هذه الدورات حققت نجاحا كبيرا وبكل المقاييس من حيث المادة والحضور والمشاركة، وان المركز حرص على عقد الدورات خلال فترة حضر التجول والتوقف عن العمل وبالفترة المسائية بسبب ظروف جائحة كورونا واوامر الدفاع الصادرة عن الحكومة بحظر التجول، ليتم استغلال وقت المقاولين بالطريقة المثلى للاستفادة من هذا الوقت وتحقيق الفائدة المرجوة. كما اكد طوقان انه تم منح المشاركين شهادات الكترونيه لمن اجتازو الامتحان الإلكتروني الخاص بالدورات وحققو متطلبات الامتحان من تسجيل ومشاركه . حيث اشتملت الدورات على عدة مواضيع متخصصة بوسائل ومفاهيم السلامة والصحة المهنية على المستوى الوطني والعالمي وكيفية التعامل مع أدوات السلامة والتطهير والتعقيم واحصائيات عالميه ومحليه بالاصابات وانواعها ومن ثم الدخول بشكل مفصل حول جائحة كورونا وكيفية التعامل مع هذا الفيروس وطرق انتقاله واعراضه والوقاية منه وطرق التخلص من النفايات. وأكد نقيب المقاولين المهندس احمد اليعقوب على استمرار عقد الدورات المتخصصة بما يخدم قطاع المقاولات من خلال مركز تدريب المقاولين . واكد على ضرورة عودة العمل في قطاع المقاولات دون شرط او قيد وفي كافة المحافظات ومنح الحرية للمقاولين وكوادرم في الحركة في جميع المحافظات وفي كافة الاوقات كون هناك تباعد جسدي للعماله في المشاريع وتطبيق كامل لوسائل السلامة والصحة المهنية في هذه المشاريع بالإضافة للدورات المتخصصة للوقاية من الامراض والابوة التي عقدت لكوادر المقاولين .

● مقاولين تسخر كافة إمكاناتها لاعادة اعمار لبنان:

اعربت نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين عن استعدادها لتسخير كافة طاقاتها من اجل مساعدة الشعب اللبناني في تخطي آثار الانفجار الهائل الذي وقع في ميناء بيروت مؤخرا . وقال نقيب المقاولين الاردنيين المهندس احمد اليعقوب في برقية بعث بها الى السفير اللبناني في عمان عن تضامن النقابة وكافة اعضاء هيئتها العامة مع الشعب اللبناني في محنته مؤكدا وقوف النقابة مع الشعب اللبناني وتسخير خبراتها في خدمة لبنان الشقيق واعادة اعمار ما سببه الانفجار من دمار

● توقيع مذكرة تفاهم بين مؤسسة التدريب المهني ومركز تدريب المقاولين.

وقع مركز تدريب المقاولين مذكرة تفاهم مع مؤسسة التدريب المهني لتمكين مركز تدريب المقاولين من استغلال واستخدام مباني مشاغل الابنيه في مركز تدريب مهني عين الباشا لعقد دورات فنيه متخصصة في مجال انظمة الطوبار الحديث والقصارة الميكانيكيه ودورات متخصصة في رفع كفاءة كوادر الزملاء المقاولين .



● المقاولين "ضرورة تطبيق العقود الموحدة:

شدت نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين، على ضرورة تطبيق قرارات مجلس الوزراء بخصوص عقود المقاوله الموحده للمشاريع الإنشائية على كافة المشاريع الهندسية في المملكة دون استثناء وقال نقيب المقاولين المهندس أحمد اليعقوب في تصريح خاص لصحيفة الرأي إن قرارات مجلس الوزراء من القواعد الأمرة، مضيافاً أن وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس فلاح العموش نسب باتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية بتطبيق عقد المقاوله الموحد للمشاريع الإنشائية على القطاع الخاص.

ودعا اليعقوب، تكثيف الرقابة على كافة المشاريع الإنشائية وعدم إصدار رخصة الإنشاءات قبل تعيين مقاول مصنف وفق القانون، لضمان تنفيذ مشاريع آمنة وفق الأصول تحمي المواطن بالدرجة الأولى وكافة أطراف العقد.

وشدد اليعقوب، أنه وبعد إصدار نظام إجراءات الرقابة والتفتيش على الإعمار في وقت سابق، بالإضافة لتفعيل تطبيق قانون البناء الوطني والمادة الثامنة من قانون مقاولي الإنشاءات الأردنيين، من شأنه ان يساهم في قيام المقاولين المصنفين والمسجلين أصولياً وحدهم بتنفيذ أعمال الإعمار والحد من قيام السماسرة والمتاجرين والدخلاء على مهنة المقاولات من تنفيذ أعمال الإنشاءات وعدم بيع العطاءات من قبل البعض بالإضافة إلى إصدار شهادة المطابقة من المقاول كما جاء بقرار سابق في نظام الأبنية الصادر في الفترة السابقة.

وأكد اليعقوب، على أن تطبيق عقود المقاوله الموحده للمشاريع الإنشائية تمكن المواطنين من الحصول على منتج بالمواصفات الهندسية المطلوبة بشكل آمن وخال من العيوب وتحمي المقاول والمواطن والمهندس المشرف من خلال التأكيد على دور المقاول المصنف بتنفيذ

الأعمال. وأوضح، أن النقابة تعمل بتشاركية عالية مع وزارة الأشغال العامة والإسكان لرفع سوية البناء بما يخدم المقاولين وأصحاب العمل والوطن لتصويب العمل في قطاع المقاولات، مشدداً على اتخاذ أقصى العقوبات بحق المخالفين وكل من تسوله نفسه بالعبث بهذا القطاع. وأشار الى أن أمانة عمان الكبرى والبلديات تشترط لغايات إصدار رخصة الإنشاءات حصول المقاول على براءة الذمة من دائرة ضريبة الدخل، منوها انه لن يتم إصدار أي رخصة من قبل أمانة عمان الكبرى أو البلديات دون براءة ذمة.

وبين اليعقوب، أنه وبموجب عقد المقاولات الخاص فإن المقاول ملزم بتنفيذ الأعمال وفقاً للمخططات الهندسية والمواصفات الفنية الصادرة عن وزارة الأشغال العامة والإسكان وقانون البناء الوطني، كما أنه ملزم بتلقي التعليمات من المهندس الاستشاري المشرف، وتسليم الأعمال خلال المدة المتفق عليها في العقد، كما أن المقاول يتحمل المسؤوليات المنصوص عليها في القانون المدني فيما يتعلق بالضمان العشري أي ضمان المنشأة من كل عيب او تهدم لمدة عشر سنوات من تاريخ التسليم حتى لو كان العيب ناشئاً عن الأرض، ولا يجوز لمقاول أن يتنازل عن العقد، أو إحالة تنفيذ الأعمال إلى آخرين لم يتم ذكرهم في اتفاقية عقد المقاول مع ضمان حسن الأداء المقدم من المقاول، وإحالة أي مقاول مخالف إلى لجنة ممارسة المهنة، في حين إن «صاحب العمل» ملزم بتوفير المخططات والمواصفات وجهاز الإشراف، وتوفير الرخص القانونية وموقع العمل كما أنه ملزم باستلام العمل متى أنجزه المقاول ووضعه تحت تصرفه وملزم بدفع المستحقات المالية المترتبة للمقاول بدل انجاز الأعمال، وتعديلات الأسعار بالزيادة والنقصان «التعويضات»، وحسب ما ينص عليه العقد وتقديم ضمانات للمقاول تبين أن الخدمات والمواد التي يشتريها صاحب العمل مطابقة لمتطلبات الجودة من خلال إجراء فحوص مخبرية وضبط الجودة.

● **اليعقوب: لجنة لبحث آلية حل المشاكل العالقة التي تخص عمل المقاولين:**

التقى نقيب المقاولين المهندس أحمد اليعقوب وزير الأشغال العامة والإسكان م. يحيى الكسبي ووزير المياه والري د.معتصم سعيدان، بحضور اعضاء من مجلس النقابة، حيث قدموا التهانى للوزيرين بالثقة الملكية السامية بتوليها مهامها.

وطالب اليعقوب بحل قضايا المقاولين العالقة وتسهيل الاجراءات المتخذة من قبل الوزارات المعنية لتسريع عمل المقاولين، وشكر الوزيران على تجاوبهما مع مطالب النقابة وقضايا المقاولين.

وأكد وزير الاشغال العامة المهندس يحيى الكسبي أن الحكومة معنية بدعم قطاع المقاولات والنهوض به، الأمر الذي يتطلب تعاون كافة الأطراف وعلى رأسها وزارة الأشغال و نقابة مقاولي الانشاءات الاردنيين.

واضاف الكسبي أن الدولة بكل مكوناتها معنية بتحسين القطاع و تطوره و البحث عن فرص دخوله الى الاسواق الاقليمية و الدولية، خصوصا انه من القطاعات الهامة التي تحرك عجلة الإقتصاد الوطني وتشغل آلاف المهندسين و العمال والفنيين والعديد من القطاعات المساندة.

و قال الكسبي أن المقاولين شريك حقيقي وفاعل للحكومة بصورة تجسد مبدأ الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، مشددا على أهمية معالجة أية إختلالات في آليات العمل القائمة.

ولفت الكسبي الى أهمية صدور تعليمات نظام اجراءات الرقابة على الاعمار و عقد المقاولات للقطاع الخاص والبدء في تطبيقه على ارض الواقع.

ودعا اليعقوب الوزارة الى التجاوب مع مطالب المقاولين فيما يخص التأخر في إجراءات لجان الاستلام للمشاريع كذلك ضرورة إصدار تعميم بتمديد المدة الزمنية للمشاريع و ذلك بسبب جائحة كورونا وأيام الصيف و خاصة المشاريع التي تنفذ بالمحافظات.

وفيما يتعلق بتعليمات نظام اجراءات الرقابة والتفتيش على اعمال الاعمار الصادرة بمقتضى النظام رقم ٥٢ لسنة ٢٠٢٠، طالب اليعقوب بالبدء بوضع اليات لتفعيل النظام وتشكيل اللجان المنبثقة عنه .

وفيما يتعلق بشهادة المطابقة طالبت النقابة برد اعتراض جمعية المستثمرين على اصدار شهادة المطابقة من قبل المقاولين والعمل على وضع الية مناسبة لاصدار شهادة المطابقة لتكون هوية بناء .

واكدت على ضرورة اعتماد عقد المقاولات في القطاع الخاص حسب قرارات مجلس الوزراء، وتفعيل اجتماع اللجنة المشكلة لوضع عقد مقاولات للمشاريع الصغيرة في القطاع الخاص وتعديل المادة ١٦ من قانون مقاولي الانشاءات.

وفيما يتعلق بالمعادلة السعرية، قال اليعقوب ان لجنة مشتركة من دائرة العطاءات الحكومية ونقابة المقاولين قامت بدراسة الابعاد المالية والاجرائية المتوقعة في حال تطبيق المعادلة السعرية لاحالة العطاءات على انسب الاسعار، ونسبت بذلك لوزير الاشغال العامة والاسكان، مؤكدا ان قطاع الانشاءات بحاجة الى اعادة النظر في منهجيته وتحفيزه وانعاشه خاصة في ازمة كورونا.

واستعرض اليعقوب أهم التحديات التي تواجه القطاع، وقام بتسليم الوزير ملف بكافة قضايا المقاولين، حيث وعد الوزير بدراسة الملف من خلال اصحاب العلاقة بالوزارة.

وفي نهاية اللقاء اتفق الجانبان على تشكيل لجنة لبحث آلية حل المشاكل العالقة التي تخص عمل المقاولين ومواصلة هذه اللقاءات بشكل دوري لتطوير العمل ومعالجة الثغرات أولا بأول.

كما التقى النقيب واطباء في مجلس النقابة وزير المياه والري الدكتور معتصم سعيدان، وقدموا النهائي للوزير بالثقة الملكية السامية بتسلمه مهام الوزارة.

واكد الوزير انه سيتم انصاف جميع المقاولين في قضاياهم العالقة مع الوزارة من خلال هذه اللجنة.

وقال اليعقوب ان الوزارة هي اهم الشركاء للمقاولين الذين يعتبرون الساعد الأيمن للوزارة في تنفيذ مشاريعها و بأعلى المواصفات وكفاءة واقتدار مما ينعكس بالايجاب على الوطن.

واضاف ان المقاولين هم الذراع الأيمن لكافة الجهات الحكومية ويسواعدهم تنفذ اهم المشاريع التي هي عصب التطور في القطاع العام

كما شدد اليعقوب على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة لدراسة وصف البند، مما يساهم في طرح عطاءات بمواصفات واضحة تساعد في تسعيرة العطاء بطريقة عادلة بين المقاولين عند طرحه.

كذلك العمل على القضايا العالقة مع المقاولين والاسراع بصرف مستحقاتهم المالية وخصوصاً في مشاريع اللامركزية في البلديات او المشاريع التابعة لشركة مياه اليرموك ، كما اكد ضرورة وجود مكتب موحد في شركة مياه اليرموك لتنفيذ العطاءات المطروحة بطريقه عادلة.

وتم خلال اللقاء الاتفاق على عقد اجتماع لاحق ليضم مدراء دوائر الوزارة ومدراء الشركات التابعة لها لحل جميع الخلافات والتي تهدف الى ايجاد شراكة مثالية اسوةً بالشراكة بين نقابة المقاولين ووزارة الاشغال العامة والاسكان، وبما يعود ذلك بالايجاب على دفع عجلة الاقتصاد الوطني.



● المقاولين تثمن صدور تعليمات الرقابة والتفتيش على اعمال الاعمار:

ثمن نقيب المقاولين المهندس احمد اليعقوب جهود مجلس الوزراء و وزارة الاشغال العامة والاسكان في اصدار تعليمات اجراءات الرقابة والتفتيش على اعمال الاعمار لسنة ٢٠٢٠ بالجريدة الرسمية

والتي تهدف الى ضمان جودة العمل ورفع سوية العمل الهندسي من خلال مطابقة الاعمال المنفذة مع المواصفات الفنية والكودات الهندسية ومتطلبات السلامة العامة في المشاريع.

حيث تتولى لجان التفتيش الرقابة على المشاريع .
كما تؤكد التعليمات بان تنفيذ المشاريع ستكون من خلال مقاولين مسجلين ومصنفين في تنفيذ
هذه الاعمال، وبذلك سوف يتم القضاء على ظاهرة العقود الصورية



- التزاما بأوامر الدفاع الصادرة عن الدولة وبعد ظهور حالة اصابة بفايروس كورونا ل احد كوادر نقابة المقاولين يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/١٠/١٩ قامت النقابة بتعليق الدوام في مبنى الرئيسي في عمان لغاية صباح السبت وقد تم تعقيم مباني النقابة من الداخل والخارج بالتنسيق مع امانة عمان الكبرى وحسب البروتوكول المعتمد كذلك قامت فرق التقصي الوبائي التابعة للخدمات الطبية الملكية باجراء الفحوصات الخاصة بفايروس كورونا لكافة موظفي النقابة يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٠/١٠/٢١ .و تم التنسيق والطلب من الجهات المختصة من تعقيم كافة مباني الفروع وعمل الفحوصات اللازمه لحماية للموظفين والمراجعين على حد سواء .



● قطاع المقاولات دخل في مرحلة الانكماش الاقتصادي:

بين المهندس ايمن الخضيرى نائب نقيب المقاولين الأردنيين أن الإجراءات الحكومية السابقة أضرت بالاقتصاد الأردني والقطاع الصحي على حد سواء بعد تراجع الإنتاج في قطاع المقاولات الأردني بقيمة تزيد على مليار دينار أردني حسب تصريحه .

كذلك بين أن قطاع المقاولات يساهم بما نسبته ٨ - ١٠ % من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث يشارك القطاع بحصة سنوية تزيد على ٢ مليار دينار أردني وبطاقه إنتاجيه شهريه تقارب ١٥٠-٢٠٠ مليون دينار .

واضاف ان قطاع المقاولات تعطل بنسبة وصلت الى ٧٠ % على مدى الـ ٧ أشهر السابقة حيث عمل القطاع بـ ١٠ - ٣٠ % فقط من طاقته الانتاجية وعليه فإن إنتاجه قد تراجع بقيمة لا تقل عن « مليار دينار»، وعاد بخسائر تجاوزت حاجز ١٠٠ مليون دينار على العاملين بالقطاع؛ ما أدخل القطاع في مرحلة « انكماش اقتصادي» ، وأثر سلبا على شريحة كبيرة من المقاولين والعاملين لديهم والمهن المساندة أيضا والتي تزيد على مائة مهنة.

وأكد الخضيرى أن هذا التراجع أثر على إيرادات الحكومة المتأتية من ضريبة الدخل التي كانت ستستحق على المقاولين وضريبة المبيعات التي كان من المفترض تحصيلها من « موارد القطاع» و مدخلات انتاجه والمهن المساندة له وبقيمة تصل الى « ٢٠٠ مليون دينار أردني» . وطالب نائب النقيب الحكومه وضع قطاع المقاولات على سلم أولوياتها من خلال « الإنفاق على القطاع وضخ السيولة فيه والبدء الفوري بتسديد مستحقات المقاولين المتراكمة منذ ما قبل جائحة كورونا وصرفها قبل نهاية السنة المالية ٢٠٢٠ والعمل على طرح عطاءات في جميع المحافظات لتحريك الاقتصاد وإنقاذ ما تبقى من صحة القطاع، كما طالب الحكومة بقيادةها الشابة بفتح حوار جاد مع نقابة المقاولين وكوادرها المتخصصة لبحث القضايا والتحديات التي تهم القطاع وعلى رأسها دراسة الأثر الزمني والمالي لأحداث كورونا وآلية تعويض المقاولين عن أضرارهم نتاج ذلك.

● وزير العمل: ندرس اعتبار قطاع المقاولات ضمن القطاعات المتضررة:

قال وزير العمل الدكتور معن القطامين ان الوزارة ستعمل على ادراج قطاع المقاولات ضمن القطاعات المتضررة نتيجة جائحة كورونا.

واضاف القطامين خلال لقائه اليوم وفدا من مجلس نقابة المقاولين برئاسة نقيب المقاولين المهندس أحمد اليعقوب انه سوف يتم عرض التحديات التي تواجه قطاع الانشاءات على اللجنة المختصة والمعتمدة في تحديد القطاعات المتأثرة والمتضررة بسبب جائحة كورونا خلال العام المنصرم، لاعتبار قطاع الانشاءات من القطاعات المتضررة وذلك بحسب ما تراه اللجنة مناسبا.

واستعرض اليعقوب اهم المشاكل التي تواجه قطاع الانشاءات دولياً ومحلياً بسبب جائحة الكورونا التي تمر بها البلاد من خلال تقديم دراسة دوليه بذلك.

وبين اليعقوب اهمية اعتبار قطاع الانشاءات من القطاعات الاكثر تضرراً بسبب جائحة كورونا، لما لهذا القطاع من دور فاعل في تحريك عجلة الاقتصاد الاردني حيث انه مرتبط بـ "١٥٠" مهنة رديفة.

وقال اليعقوب ان التأخير في صرف مستحقات المقاولين في ظل عدم طرح عطاءات جديدة للعام ٢٠٢١ لها دور كبير في اضعاف هذا القطاع وانهيائه، مشدداً على اهمية تطبيق التعديلات وتخفيض الضريبة او اعفاء المقاولين منها لما اصابهم من ضرر في هذه المرحلة.

وطالب بضرورة الاسراع في اصدار تعميم تمديد المدة لكافة المقاولين في القطاعين العام والخاص بسبب التعطل الذي لحق المقاولين في تنفيذ مشاريعهم والتاخر في تسليمها بسبب ايام الحظر الكثيرة لقطاع المقاولات والقطاعات المساندة.

وقال ان النقابة على استعداد كامل للتعاون بتقديم الدراسات التي تثبت تضرر قطاع المقاولات والاستئناس بها ان احتاجت اللجنة ذلك.

وقدم اليعقوب عدد من الاقتراحات للتقليل من تاثير جائحة كورونا على القطاع من ابرزها عمل اعفاءات ضريبية للعامين ٢٠١٩, ٢٠٢٠ للقطاع للنهوض بأعباءه الاخرى والاسراع في دفع المستحقات المالية للمقاولين المستحقة لدى كافة الجهات الحكومية.

بالاضافة إلى عمل حزم اقتصادية وطرح مشاريع انشائية وبنية تحتية لتشغيل القطاع وايضا الطلب من البنوك تخفيض نسب الفائدة للمقاولين وتأجيل الاقساط ومنح المقاولين التسهيلات المناسبة للخروج من الازمة.



• وزارة المياه والري - سلطة المياه - سلطة وادي الاردن:

بهدف تنشيط قطاع المقاولات وتحقيق العدالة

وزير المياه والري يوعز بدراسة شمول كافة فئات المقاولين المحليين بعطاءات المياه والصرف الصحي

اجتمع وزير المياه والري الدكتور معتمص سعيدان في مكتبه بوزارة المياه والري مع نقيب المقاولين الاردنيين م. احمد اليعقوب بحضور أمين عام سلطة المياه بالوكالة م. احمد عليمات حيث تم بحث عدد من القضايا الهادفة الى تحفيز وتنشيط قطاع المقاولات ضمن الجهود الحكومية الرامية الى تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتوفير عدد من فرص العمل في مختلف مناطق ومحافظات المملكة بما يحقق المصلحة الوطنية العامة .

وبين الوزير ان الحكومة لديها أولوية في تحقيق الحماية الصحية ومعالجة كافة الجوانب الناتجة عن جائحة كورونا فانها تسعى بكل امكانياتها للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق النمو في مختلف المجالات ومنها قطاع المقاولات .

وبناء على مطالبة نقيب المقاولين بتوزيع العطاءات في قطاع المياه وشمول اكثر من مقاول بتنفيذ العطاءات التي يمكن تجزئتها وتنفيذها من قبل اكثر من مقاول أوعز وزير المياه والري الدكتور معتمص سعيدان الى المعنيين بشمول كافة فئات المقاولين بتنفيذ العطاءات حسب التصنيف المعتمد من قبل نقابة المقاولين الاردنيين و البدء بدراسة العطاءات التي يمكن ان تنفذ من قبل اكثر من مقاول لطرحتها كحزم مستقبلا على اكثر من مقاول بحيث يتمكن المقاول الاردني المحلي من جميع الفئات التصنيفية من المشاركة بتنفيذ عطاءات قطاع المياه والصرف الصحي .

واضاف الدكتور سعيدان ان الوزارة ومن خلال هذا الاجراء ستعمل على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحسين مستوى اداء انجاز المشاريع المنفذة وحسن تنفيذها وكذلك تقليل المخاطر وتحقيق العدالة ومعايير النزاهة والشفافية بين مختلف المقاولين وفق احكام القانون مؤكدا ان الوزارة ستواصل جهودها البناءة لما فيه رفعة هذا القطاع الحيوي الهام والنهوض به .

من ناحيته ثمن نقيب المقاولين المهندس احمد اليعقوب استجابة وزير المياه والري لمطالب نقابة المقاولين الاردنيين مؤكدا ان هذا الاجراء من شأنه تعزيز الحماية للمقاول المحلي وتحقيق العدالة وتمكينه من اداء دوره وواجبه بمسؤولية وعدالة نحو وطنه ويحفز هذا القطاع بما ينعكس على تشغيل مزيد من الايدي العاملة من ابناء الوطن مؤكدا انهم سيواصلون جهودهم للنهوض بواجباتهم بمسؤولية ووطنية ومراعاة ما من شأنه خدمة الوطن والمصلحة العامة.



١. المشاركة في اللجان الداخلية التي يشكلها المجلس سندا للنظام الداخلي للنقابة ومن ضمنها لجنة الشكاوي و اللجنة القانونية لغايات العمل على حل القضايا والخلافات العقدية والقانونية التي تواجه المقاولين و اصحاب العمل اثناء مراحل تنفيذ العمل وكذلك تقديم الراي القانوني للجان .

- عدد الشكاوى المقدمة للنقابة (٤١)
- عدد الشكاوى قيد النظر (١٧)
- عدد الشكاوى التي تم حلها (٨)

٢. إبداء الرأي القانوني حول التعديلات الواجبة على القانون والنظام الداخلي للنقابة وكذلك اي تعديلات مطلوبة على صندوق التكافل الإجتماعي ومن ثم ارسالها الى الجهة المعنية للسير باجراءات التعديل اصوليا بعد المصادقة عليها من قبل الهيئة العامة.

٣. المشاركة في لجان التحقيق التي يشكلها المجلس سواء لجان التحقيق المنصوص عليها في المادة ٤٣ من القانون او مع موظفي النقابة في حال ثبوت ارتكابهم لاي مخالفة تخص العمل لضمان تقديم الخدمة المطلوبة لاعضاء الهيئة العامة .

٤. متابعة القضايا التي ترفعها النقابة ضد اي جهة و/او ترفع ضدها من اي جهة لدي كافة المحاكم الاردنية) .

٥. الرد على كافة الاستفسارات و الاستشارات القانونية المطلوبة لمجلس النقابة ولإعضاء الهيئة العامة .

٦. صياغة جميع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تبرمها النقابة مع كافة الجهات المعنية لغايات اعطائها الصبغة القانونية السليمة وتوقيعها حسب الاصول لضمان حقوق النقابة.

٧. متابعة كافة القوانين والعقود التي تخص القطاع و تقديم التوصيات اللازمة للمجلس للتعديل ان وجد لما فيه مصلحة النقابة وكذلك مصلحة اعضاء الهيئة العامة.

٨. متابعة كافة الوكالات العدلية الممنوحة من مالك العمل للغير والتي تقدم الى قسم تصديق العقود لغايات التأكد من قانونيتها لضمان صحة توقيع عقود المقاوله بين الاطراف وبشكلها القانوني من اجل ضمان حقوق اعضاء الهيئة العامة المترتبة لهم على الطرف الاخر.

٩. المشاركة في اعمال اللجان الخارجية وكان اخرها المشاركة في وضع نظام الرقابة والتفتيش والذي صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٥ , وكذلك تمت المشاركة في وضع تعليمات تنفيذية لهذا النظام وصدرت مؤخرا .

١٠. المشاركة في لجان التي تعقد في الوزارات المعنية وكان منها لجنة الاشراف على تطبيق نظام ١٣١ لسنة ٢٠١٦ الالزامية تشغيل العمالة المحلية من ابناء المحافظات .

١١. تم اعداد تعليمات خاصة توضح طريقة عمل لجنة الشكاوى المشكلة بموجب النظام الداخلي لنقابة مقاولي الانشاءات رقم ٣١ لسنة ١٩٩٠ وتعديلاته وتم اقرارها من قبل مجلس النقابة بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٤

١٢. تم اعداد تعليمات خاصة توضح طريقة عمل اللجان الداخلية المشكلة بموجب النظام الداخلي لنقابة مقاولي الانشاءات رقم ٣١ لسنة ١٩٩٠ وتعديلاته وتم اقرارها من قبل مجلس النقابة بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٤

١٣. تم اعداد تعليمات جرد واتلاف الاثاث والاجهزة الكهربائية والمواد المستهلكة والخاصة بالنقابة مقاولي الانشاءات الاردنيين , وتم اقرارها من قبل مجلس النقابة بتاريخ ٢٠١٨/٧/١

١٤. تم اعداد تعليمات جرد واتلاف محتويات الملفات والسجلات القديمة غير اللازمة للاستعمال والخاصة بالنقابة مقاولي الانشاءات الاردنيين , وتم اقرارها من قبل مجلس النقابة بتاريخ ٢٠١٨/٧/١

الدائرة الإدارية :

قسم شؤون الموظفين :

تم في عام ٢٠٢٠ الانتهاء من هيكلة وظائف ورواتب كافة العاملين في نقابة مقاولي الانشاءات الاردنيين بالتعاون مع شركة الحلول القياسية المتكاملة.

إنجازات مدير مكتب النقيب

تمت متابعة وترتيب كافة التحضيرات اللازمة للفعاليات والاجتماعات ولقاءات سعادة النقيب وأعضاء المجلس مع الوفود الداخلية والخارجية بالإضافة إلى ترتيب عقد جلسات المجلس الدورية والمواعيد اللازمة للنقيب وأعضاء المجلس.

دائرة الجودة والمتابعة

١. الإعداد والتحضير والمشاركة في التدقيق الخارجي الذي قامت به الشركة المانحة لشهادة الأيزو شركة SGS بتاريخ ٢٠٢٠/٠٢/١٧ والذي شمل اجراءات العمل الموثقه لجزء من دوائر وأقسام النقابه و نتج عنه الإستمرار في منح شهادة الأيزو ٢٠١٥:٩٠٠١.

٢. إجراء التدقيق الداخلي على إجراءات العمل الموثقه والتأكد من مطابقة الإجراءات المعتمده لنظام الجوده وإستخدام الموظفين للنماذج المعتمده حيث تم اجراء ٢٥ تدقيق داخلي على اجراءات العمل الموثقه .
٣. متابعة حالات عدم المطابقه التي تم رصدها اثناء عن التدقيق الداخلي و وضع الاجراءات التصحيحية والوقائيه اللازمه لتصحيح مسار العمل وتلافي حدوث اي معيقات تؤثر على جودة الخدمه ، ومتابعتها لضمان عدم تكرارها مستقبلا .
٤. قياس رضى المقاولين من خلال توزيع الاستبيان وذلك من خلال الايميالات ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي التابعه للنقابه ، حيث بلغت نسبة الرضا لهذا العام (٦٤.٢٧٪) (عن مجمل الخدمات التي تقدمها النقابه .
٥. التجهيز والاعداد لاجتماع مراجعة الاداره ومناقشة نتائج التدقيق الخارجي والداخلي ومتابعة نتائج التوصيات .
٦. متابعة مؤشرات الاداء لإجراءات العمل التي ستشكل قيمة مرجعية لقياس مدى التحسين والتطوير في الخدمات المقدمه للمنتسبي النقابه .
٧. اجراء التحليل الرباعي ودراسة المخاطر لمختلف اجراءات العمل في النقابه وبالتعاون مع الدوائر والاقسام ومراجعتها بشكل دوري أثناء إجراء عمليات التدقيق الداخلي .
٨. نشر دليل خدمات النقابه على الموقع الالكتروني بهدف تسهيل الاطلاع على الاجراءات والخدمات المقدمه من النقابه .

دائرة الأسعار والدراسات

١. تابعت دائرة الأسعار والدراسات والعقود ومن خلال العمل مع لجان تعديل أسعار المحروقات والمواد الإنشائية التي شكلها معالي وزير الأشغال العامة والإسكان بموجب عقد المقاوله وذلك بالمشاركة المباشرة و/أو من خلال مندوبي النقابه فيها لإصدار التعاميم الخاصة بتغيرات الأسعار ومتابعة تحديد التغيرات في أسعار المواد الإنشائية من خلال متابعة المصنعين والموردين لهذه المواد وإعداد المراسلات والكتب والملاحظات عليها.
٢. قامت دائرة الأسعار والدراسات والعقود بمراجعة تعاميم تعديلات الأسعار بعد إصدارها والتأكد من دقة أو صحة القيم والشروط الواردة فيها وإجراء المخاطبات وطلب التعديلات بشأنها إن لزم الأمر.
٣. قامت الدائرة بحفظ التعاميم وتفريغها على أقراص مدمجة وتوزيعها على المقاولين ونشرها على الموقع الالكتروني للنقابه.
٤. قامت دائرة الأسعار والدراسات والعقود بإعداد ودراسة وإبداء الرأي في القضايا والإستفسارات العقدية والفنية وتطبيقات تعميم تعديل الأسعار وتمديدات المدة التي وردت إلى النقابه من

المقاولين أو غيرهم حيث تم إعداد الردود أو الكتب الخاصة بها وإرسالها إلى الجهات ذات العلاقة .

٥. ضريبة الدخل :

إعداد دراسة عقدية ورياضية من قبل دائرة الأسعار والدراسات والعقود تبين أن نسبة الربح الحقيقية في المشاريع الإنشائية خلال الأعوام السابقة لا تتعدى الـ ١٠٪ في أحسن الظروف وتقديم هذه الدراسة إلى دائرة ضريبة الدخل من أجل إقرار نظام الضريبة المقطوعة، وبناء على ذلك فقد أقرت نظام الضريبة المقطوعة وصدر نظام رقم (١٥٦) لسنة ٢٠١٩ " نظام معدل لنظام الإيرادات الضريبية والسجلات والمستندات ونسب الأرباح" حيث نصت المادة (٣) منه على أنه يتم إعتداد نسبة ربح صافي لا تقل عن (١٠٪) من الإيرادات المستحقة أو المقبوضة حسب مقتضى الحال لقطاع المقاولات الإنشائية وضمن الشروط والأحكام الواردة بالتعليمات .

٦. تمديد المدة :

- تابعت دائرة الأسعار والدراسات والعقود الإجراءات والمراسلات لإصدار التعميم الخاص بتمديد مدة المشاريع الإنشائية رقم ع-٤-٣٩/١١٤٤ تاريخ ٢٣/٦/٢٠٢٠ بسبب الأحوال الجوية لشتاء للفترة من ١/١٠/٢٠١٩ ولغاية ٢١/٣/٢٠٢٠ بواقع ٦٨ يوماً.
- تابعة الدائرة الإجراءات والمراسلات والدراسات لإصدار التعميم الخاص بتمديد مدة المشاريع الإنشائية رقم ع-٤-أسعار-٢٤٩٨ تاريخ ١٧/١١/٢٠٢٠ بواقع (٢٥ و ٣٥) يوماً بسبب ارتفاع درجات الحرارة للفترة من ١/٦/٢٠٢٠ ولغاية ٣٠/٩/٢٠٢٠.
- طالبت النقابة معالي وزير الأشغال العامة والإسكان بإصدار تعميم تمديد مدة للمشاريع الإنشائية التي كانت قيد التنفيذ خلال فترة سريان أوامر الدفاع بالحظر الشامل أو الجزئي بسبب جائحة كورونا والمطالبة بتمديد المدة بفترات زمنية تفوق التوقف الفعلي عن العمل مع مراعاة التوقفات الجزئية وتأخر التزود بالمواد والمستلزمات ونقص العمالة ومنع التنقل بين المحافظات وإشكالية إصدار تصاريح التنقل للعمال والموظفين وإعادة إصلاح وتنفيذ الأعمال المنجزة قبل سريان الحظر .
- قامت دائرة الأسعار والدراسات والعقود بمتابعة وتوضيح عدم صحة إمتناع العديد من الشركات المساهمة العامة والمؤسسات الخاصة وغيرها من الإلتزام بتطبيق تعاميم وزير الأشغال العامة والإسكان بخصوص تمديد المدة للمشاريع الإنشائية بحجة أنها من القطاع الخاص، حيث تم الإجتماع أو مخاطبة العديد من هذه الجهات لإلزامها بهذه التعاميم، وتم الطلب من معالي وزير الأشغال العامة والإسكان لإصدار تعليمات تلزم

القطاع الخاص بتعاميم المدة وبيان المبررات لذلك والموضوع لا زال قيد النظر والمراجعة.

٧. لجنة التنسيق المشتركة:

متابعة أعمال الاجتماعات الدورية للجنة التنسيق المشتركة التي تضم جميع الجهات المالكة لمشاريع وخدمات البنى التحتية مثل أمانة عمان الكبرى وسلطة المياه وشركة مياهنا وشركة الإتصالات والدفاع المدني ودائرة السير وشركة الكهرباء ووزارة الأشغال العامة والإسكان بالإضافة إلى نقابة المقاولين وطرح قضايا المقاولين والتنسيقات المطلوبة حيث تمت مناقشة مواضيع الكفالات والمقاطع الطولية والعرضية ومواصفات الردم الإنسيابي وتصاريح الحفر في الإسفلت الجديد والقديم والنظيف، وتم عقد إجتماعات عديدة بين المجلس ومدراء أمانة عمان وشركة مياهنا وشركات الكهرباء والإتصالات وغيرها لمناقشة قضايا المقاولين بالإضافة إلى تصاريح الحفر الإلكترونية وعمل دورة تدريبية وتوضيحية للمقاولين عن تقديم تصاريح الحفر إلكترونياً.

٨. المعادلة السعرية:

تمت الكتابة لمعالي وزير الأشغال العامة والإسكان بإعتماد المعادلة السعرية عند إحالة العطاءات مبينين أنها كانت إحدى توصيات ندوة تطوير قطاع الإنشاءات المنعقدة بشهر أيار من عام ١٩٩٦ تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير حسن بن طلال حيث تضمنت التسبب بإحالة عطاءات التنفيذ (المقاولات) وفقاً للمعادلة السعرية لتحديد أنسب الأسعار، ونتيجة لذلك فإن نقابة المقاولين تؤكد على ضرورة تفعيل توصيات ندوة تطوير قطاع الإنشاءات جميعها وخاصة المتعلقة بإحالة العطاءات التنفيذية على أنسب الأسعار والتي حددت وفقاً للمعادلة السعرية، وقد تم تشكيل لجنة بوزارة الأشغال العامة والإسكان لدراسة مقترح المعادلة السعرية وبيان المدى المالي والجوانب الفنية في تطبيق المعادلة السعرية، حيث أنهت اللجنة دراستها وبينت أن الأثر المالي العام المباشر على قيمة المشاريع الإجمالية محدود وضئيل وأوصت بإعتماد المعادلة السعرية في إحالة العطاءات على أنسب الأسعار ولا تزال النقابة تراجع معالي وزير الأشغال العامة والإسكان بهذا الخصوص حيث وعد معالية بالنظر بإمكانية إعتماد المعادلة السعرية في المشاريع القادمة.

٩. امتحان الجاهزية :

إستمرت النقابة خلال عام ٢٠٢٠ ورغم جائحة كورونا من عقد دورات إمتحان الجاهزية للعمل بقطاع الإنشاءات ولكن في فترات متباعدة مع إتخاذ كافة إجراءات السلامة العامة والتقييد بتعليمات وزارة الصحة هذا وقد تم نقل مركز الإمتحان من مركز تدريب المقاولين بوادي السير إلى مركز النقابة بدير غبار.

• وفقاً لتعليمات ترخيص المقاولين لسنة ٢٠١٢ المادة (٧) والذي يؤكد على ضرورة اجتياز الإمتحان العام لجاهزية العمل في قطاع الإنشاءات المقرر من نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين يتم تسجيل طلبات الإمتحان حسب نموذج آيزو معين لكل من يرغب في الإنتساب للنقابة وتحديد موعد للإمتحان بناءً على المواعيد المقرره من لجنة الإمتحان المتخصصة (تم تحديده يوم سبت كل أسبوعين) .

• حيث بلغ عدد المسجلين للإمتحان في عام ٢٠٢٠ (٢٢٧) موزعين كالتالي:

- عدد الناجحين من أول مره ١٠٤

- عدد الناجحين بعد الإعادة ٨٤

- عدد المسجلين الجدد لغاية تاريخه ٣٩

- عدد الدورات التي إنعقدت لإجراء الإمتحان ١٥ دوره في عام ٢٠٢٠.

١٠. تأخر إستلام المشاريع في مديريات الأشغال ودور ديوان المحاسبة.

تم عقد إجتماع مع رئيس ديوان المحاسبة لمناقشة آليات ومعوقات إستلام المشاريع الإنشائية ودور ديوان المحاسبة الرقابي والأساسي للتأكد من تنفيذ المشاريع الإنشائية وفقاً للمواصفات والمخططات والغايات التي أنشئت هذه المشاريع من أجلها.

ولمناقشة شكوى المقاولين من التأخر في تشكيل لجان إستلام المشاريع المنتهية في مديريات الأشغال و/أو عدم قيام اللجان المشكلة لغاية الإستلام من القيام بتحديد مواعيد محددة بسبب غياب مندوب ديوان المحاسبة عن الحضور في المواعيد المحددة و/أو بسبب عدم كفاية إعداد مناديب ديوان المحاسبة لتغطية لجان الإستلام أو تغييرهم لأسباب أم خاصة أو لإرتباطهم بأعمال طارئة.

وكذلك لمناقشة فترة الإشعار بإصلاح العيوب حيث يتعين على صاحب العمل ابلاغ المقاول رسمياً عن أي ضرر أو عيب أن وجد ليقوم المقاول بإجراء الصيانة اللازمة، وما لم يصل المقاول الإشعار من قبل صاحب العمل خلال فترة الصيانة فلا يكون المقاول ملزم بإجراء الصيانة بعد إنتهاء فترة الصيانة ويجب إعادة كفالة الصيانة للمقاول وإصدار شهادة الأداء .

كما تم مخاطبة معالي وزير الأشغال العامة والإسكان بالأسباب التي تؤدي إلى التأخير في إستلام مشاريع مديريات الأشغال في مختلف المحافظات .

١١. شهادة المطابقة :

- تم رد إعتراض جمعية المستثمرين بقطاع الإسكان لدى وزير الأشغال العامة والإسكان على إصدار شهادة المطابقة من قبل المقاولين وفق نظام الأبنية في أمانة عمان والعمل على وضع آلية مناسبة لإصدار شهادة المطابقة وفق النظام لتكون هوية بناء .

- شهادة المطابقة التي يصدرها المقاول إلى صاحب العمل هي بمثابة إشعار رسمي منه يشهد فيها بأنه قد قام بانجاز الاعمال والمشروع حسب الشروط والمواصفات والمخططات المطلوبة منه وتحت الاشراف الهندسي ، ليلزم المقاول صاحب العمل على استلام المشروع واصدار شهادة تسلم الاشغال و/أو ابداء اي ملاحظات جوهرية ليتمكن المقاول من انجازها وتسليم المشروع وهي ضمان لهوية المبنى ومطابقته للمواصفات وهي حق لصاحب العمل حيث يتحمل المقاول المسؤولية القانونية عن عمله في حال تناقضت هذه الشهادة مع الواقع .

لا يوجد هناك اي تعارض او تناقض بين شهادة المطابقة التي يصدرها المقاول بانه انجز الاعمال حسب الاصول وبين شهادة المطابقة التي يصدرها المهندس التي يشهد فيها ان المقاول قد نفذ الاعمال تحت اشرافه الهندسي حسب الاصول لا بل ان اصدار شهادتين من مصدرين (المقاول المنفذ والمهندس المشرف) هو تأكيد اضافي وضمانة لجودة وسلامة المنشأة .

١٢. رسوم طوابع الواردات:

حيث يتم التعامل مع بنود العطاء بانها بنود منفصلة وكأن كل بند منها يشكل عطاء أو معاملة منفصلة, لقد ورد في قانون طوابع الواردات في المادة (٦) الفقرة (ب - ١) من القانون أن الرسوم تستوفى على العقود أو العطاءات أي أن القانون ينظر الى العقد كوحدة واحدة متكاملة وليس الى اجزاء أو بنود منفصلة وبالتالي فان الاصل أن يتم استيفاء رسوم طوابع الواردات على القيمة النهائية عند انجاز العطاء , اننا لم نجد في القانون الاشارة الى انه يتم استيفاء رسوم طوابع الواردات عن بنود العطاءات التي زادت كمياتها في العطاء بندا بندا وانه لا يتم النظر في البنود التي الغيت أو نقصت كمياتها في العطاء , علماً بان هذه البنود الملغاة قد سددت عنها رسوم الطوابع كاملة عند الاحالة وبالتالي فاننا نطالب في نهاية العطاء وعند اغلاق الملف المالي له بان يتم استيفاء رسوم طوابع الواردات عن قيمة الاوامر التغيرية المستحدثة عند الاتفاق عليها وعن قيمة الفرق بين القيمة النهائية للعطاء وقيمة العقد المقبولة المحصل عنها رسوم الطوابع عند الاحالة فقط .

تصديق العقود :

هي كل اتفاقية موقعه ما بين المقاول مصنف لدى النقابة والمالك استوفت جميع شروط و الاجراءات حسب احكام وتعليمات النظام الداخلي لنقابة مقاولي الانشاءات الاردنيين لغايات استكمال اجراءات الترخيص في الجهة المعنية .

الاجراءات المتبعة لتصديق العقود :

١. يقوم موظفي قسم التصديق بإستلام العقود الموقعة بين المقاول والمالك لتصديقها.

٢. يقوم موظفي قسم التصديق بتدقيق المعاملة من حيث المساحة والسعر وتصنيف المقاول وعدد مشاريع المقاول وكادر المقاول حسب التعليمات بحيث لا يتجاوز الحصة المقرره له من مجلس النقابة حسب التصنيف والدرجة ، ولمجلس النقابة سلطة زيادة حدود التسامح سواءً مارسها بذاته او فوضها للمستويات الادارية الادنى منه.
٣. يتم التأكد من شخصية ووثائق المقاول والمالك.
٤. يتم تدقيق المخططات الهندسية الخاصة بالمشروع من حيث المساحة و وصف المبنى (عدد الطوابق) .
٥. في حال إستيفاء المعاملة لكافة الشروط يتم البدء بإجراءات التصديق .
٦. اذا كان هناك اي تجاوز او مشكلات على العقد يتم تحويله الى اللجنة تصديق العقود المعنية التي تقرر اجازة العقد او رفضه او الى مجلس النقابة .
٧. يتم إصدار شهادة تصديق عقد من نسختين واحدة للمقاول وواحدة للحفظ لدى دائرة التفتيش.

العقود المصدقة لغايات الترخيص و هي كالتالي :

- عدد العقود المصدقة لدى دائرة التفتيش ٤٣٢٤ عقد مقاوله .
- مجموع المساحات العقود مسجلة بلغت ٣٠٧٣٢.٣٨١ م٢ .
- مجموع بدل الاتعاب عن العقود بلغ ٥٩٩.٤٣٣ دينار.

دائرة خدمات المقاولين :

قسم الانتساب

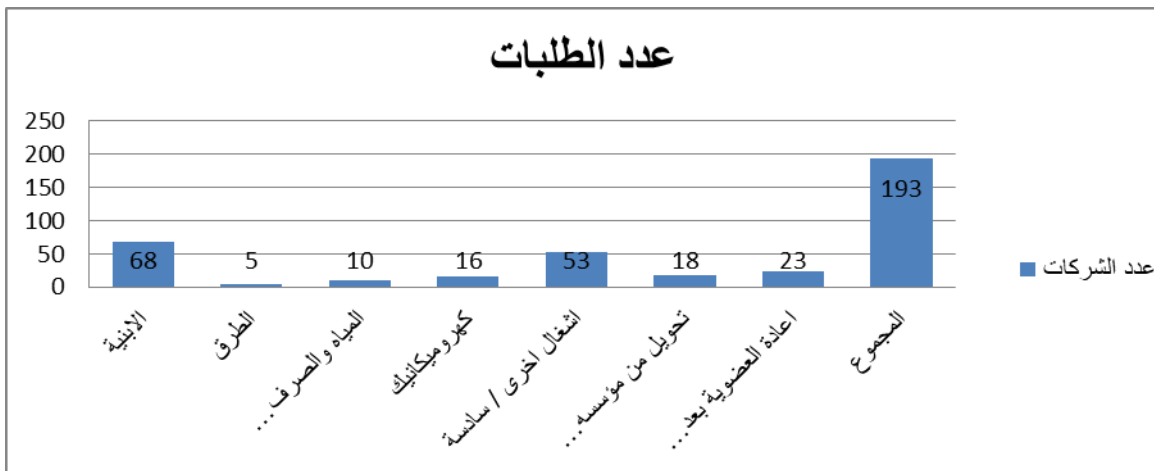
- بلغ مجموع عدد الشركات المنتسبة للنقابة عام ٢٠٢٠ (١٩٧) شركة مفصلة كالتالي :-
١. عدد الشركات/المؤسسات الاردنية الجديدة التي حصلت على العضوية (١٣٩) شركة.
 ٢. عدد الشركات/المؤسسات الاردنية الجديدة التي حصلت على العضوية (١٣) ولم تكمل اجراءات التصنيف في وزارة الاشغال.
 ٣. عدد الشركات الاجنبية التي سجلت (٢) شركة.
 ٤. عدد الشركات العربية التي سجلت (٢) شركة.
 ٥. عدد الشركات التي تم اعادة عضويتها بعد فصلها لعدم تسديد الرسوم او بناءً على طلبها بعد قرار المجلس حسب الاصول (٢٣) شركة.
 ٦. عدد الشركات التي تم تحويلها من شركة الى مؤسسة او العكس (١٨) شركات.

الشركات المنتهية عضويتها

١. بلغ عدد الشركات المنتهية عضويتها من النقابة لعام ٢٠٢٠ (٢٢) شركة اردنية و(٠) شركة اجنبية واحده بناءً على طلبها.
٢. بلغ عدد الشركات والمؤسسات المنفصلة من النقابة لعدم تسديد الرسوم (١٣٣) شركة اردنية

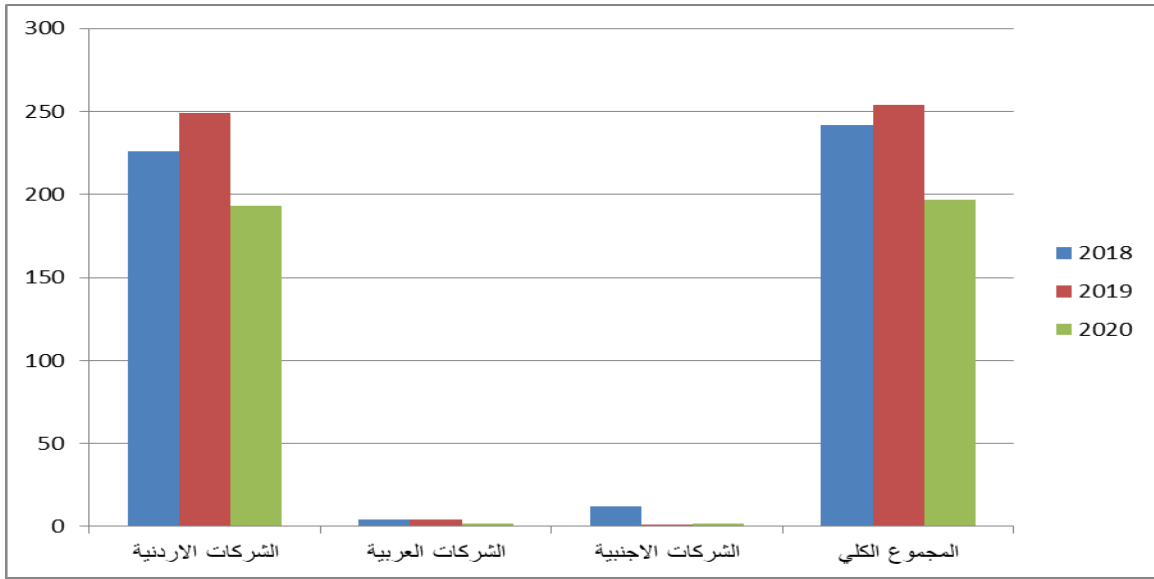
خلال عام ٢٠٢٠ تم دراسة وقبول عضوية (١٩٣) شركة / مؤسسة مقاولات اردنية بعد اتخاذ المجلس قرارات بذلك وقد توزع الاعضاء الجدد وفقاً للمجالات التالية :

عدد الشركات	المجال
٦٨	الابنية
٥	الطرق
١٠	المياه والصرف الصحي
١٦	كهروميكانيك
٥٣	اشغال اخرى / سادسة
١٨	تحويل من مؤسسه الى شركة او العكس
٢٣	اعادة العضوية بعد الفصل
١٩٣	المجموع



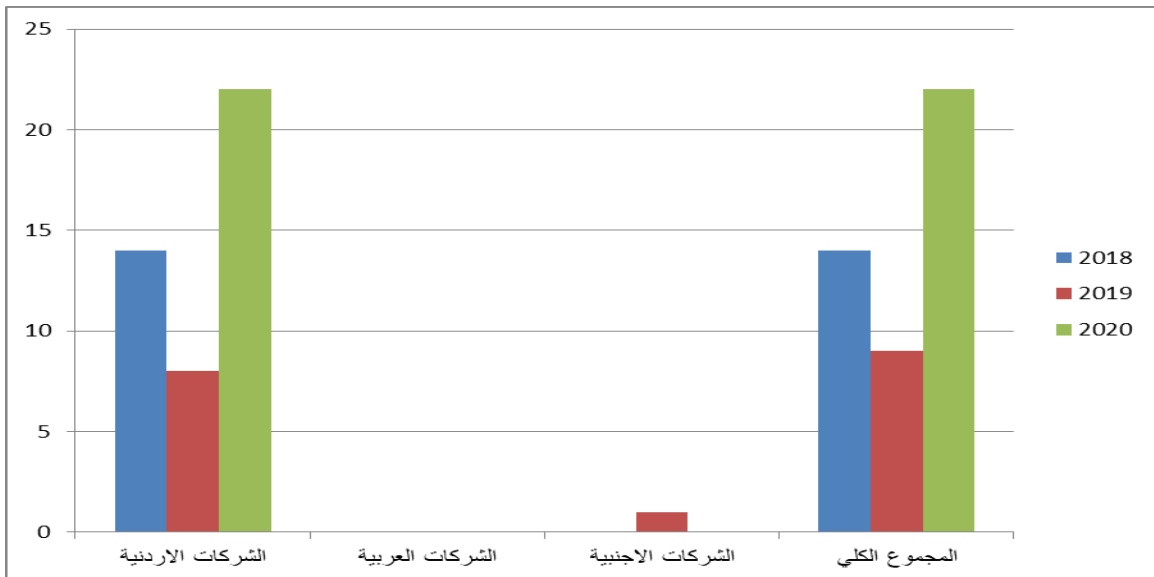
جدول ورسم بياني يبين الشركات المنتسبة خلال الاعوام (٢٠٢٠-٢٠١٨)

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
١٦٣	٢٤٩	٢٢٦	الشركات الاردنية
٢	٤	٤	الشركات العربية
٢	١	١٢	الشركات الاجنبية
١٩٧	٢٥٤	٢٤٢	المجموع الكلي



جدول ورسم بياني يبين الشركات المنتهية عضويتها خلال الاعوام (٢٠١٨-٢٠٢٠) بناءً على طلبها

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
٢٢	٨	١٤	الشركات الاردنية
٠	٠	٠	الشركات العربية
٠	١	٠	الشركات الاجنبية
٢٢	٩	١٤	المجموع الكلي



تسجيل وتوثيق العطاءات يشكل ركنا اساسيا في عمل المقاول كونه يوثق حجم الخبرة التي يراكمها من خلال مشاريعه المنجزة سواء في القطاع العام او القطاع الخاص .
تراكم الخبرة الموثقة يعني تأهيل المقاول للارتقاء بفئة تصنيفه وازافة اختصاصات اخرى الى تصنيفه .

١. بلغ عدد عطاءات القطاع الخاص التي تم توثيقها بالنقابة (٢٠٢٦) عطاءا بحجم عمل مقداره (٢٩٩) مليون دينار .

٢. بلغ عدد عطاءات القطاع العام التي تم تسجيلها بالنقابة (٢٢٧٧) بحجم عمل مقدارة (٧٨١) مليون دينار .

ثانيا : التغييرات والتعديلات على الشركات عام ٢٠٢٠

• بلغ عدد الشركات التي تم اجراء تعديل عليها (٣٦) شركة مفصلة كالتالي :-

١. دخول شريك وانسحاب شريك (٢٤) شركة.

٢. تحويل من توصية بسيطة الى تضامن (٢) شركات.

٣. تحويل من تضامن الى ذات مسؤولية محدودة (١).

٤. تحويل من تضامن الى توصية بسيطة (٢) شركة.

٥. الحصول على اسم تجاري (٣) شركات.

٦. تغيير اسم الشركة (٤) شركة

• الشركات التي تم شطبها من الفئة السادسة/اشغال عامة لحصولها على فئة اعلى(٢٣) شركة.

ثالثا : متابعة العطاءات المخالفة والمعاد طرحها عام ٢٠٢٠:

إن متابعة العطاءات يهدف إلى توضيح طريقة متابعة الدعوة للعطاءات المتعلقة بالمقاولات الإنشائية تطبيقاً لتعليمات طرح العطاءات الحكومية والسقوف المحددة في تعليمات تصنيف المقاولين السارية المفعول وذلك تحقيقاً للعدالة والمساواة .

١. بلغ عدد العطاءات المطروحة في الصحف اليومية (٢٢٠) عطاء.

٢. عدد العطاءات المخالفة منها (١١) عطاء.

٣. عدد العطاءات المعادة طرحها بلغ (٢) عطاءات

٤. العطاءات المخالفة التي تمت متابعتها:

أ. اتصالات هاتفية بلغ عددها (٦) اتصال.

ب. كتب رسمية بلغ عددها (٣١) كتاب.

ج. بلغ عدد الكتب الواردة من الجهات الرسمية الطارحة للعطاءات رداً على كتب المتابعة (١٢) كتب.

جدول يبين مجموع ونسب العطاءات المتابعة عام ٢٠٢٠

مجموع عدد العطاءات	عدد العطاءات المخالفة	عدد العطاءات المعادة	نسبة العطاءات المخالفة	نسبة العطاءات المعادة طرحها
٢٢٠	١١	٢	٥%	٠.٩%

- تم استقبال (١٨) كتب انتهاء عضوية لشركات ومؤسسات بناء على طلبهم خطياً حسب قانون مقاولي الانشاءات وتم اصدار كتب بانهاء العضوية.

رابعا : احتساب الخبرات عام ٢٠٢٠:

تم احتساب خبرات للشركاء المنسحبون والشركاء الباقون في الشركة لـ (٣٥) شركة وتم اصدار كتب لهم بالحصص موجهه لدائرة العطاءات الحكومية لاعادة النظر في تصنيف هذه الشركات حسب تعليمات التصنيف لعام ٢٠١٢ .

خامسا: تصنيف الشركات عام ٢٠٢٠ :

يتم تدقيق طلبات المقاولين المصنفين وفقاً لتعليمات تصنيف المقاولين الصادرة عام ٢٠٢٠ والراغبين بتجديد التصنيف أو الترفيع أو اضافة اختصاص حيث يتم التأكد مما يلي :

- تعبئة الطلب بشكل سليم من عناوين وكوادر فنية وادارية وخبرات ومعدات .
 - يتم التأكد من الوثائق المطلوبة مثل شهادة تسجيل الشركة ورخصة المهن للمكتب وكتاب نقابة المهندسين بالكادر الهندسي العامل لدى الشركة وشهادة دفع رسوم نقابة المقاولين .
- بلغ عدد الشركات التي جددت تصنيفها وتم تدقيق ملفاتها (٨٩١) شركة .

سادسا: عمل كتب شطب السادسة في حال ترفيع تصنيف المقاول الى الفئات الاعلى عام ٢٠٢٠

- تم اصدار (١٨) كتاب شطب سادسة

سابعا : اعداد الكتب التي تطلب مني من مدير الدائرة و مدير ادارة الشؤون الفنية وخاصة مايتعلق بقرارات مجلس النقابة وبلغ عددها (٤٦) كتاب .

ثامنا : عمل كتب دفع الرسوم السنوية للشركات الاجنبية المسجلة في النقابة (نسخة باللغة الانجليزية ونسخة باللغة العربية) وبلغ عددها (٤١) كتاب.

قسم خدمات المقاولين :

هو القسم الي يلبي جميع طلبات المقاولين من طلبات كشوف الخبرة لوزارة الاشغال و لضريبة الدخل وتسجيل وتوثيق العطاءات التي تدخل في كشف الخبرة لتتراكم لدى المقاول و التي بناء عليها يطلب ترفيع التصنيف لدى وزارة الاشغال وطلبات استقدام العمالة وتوجيه الكتب لاي دائرة يحتاج المقاول حسب طلبه .

الانجاز	مهام قسم خدمات المقاولين
٢٠٢٦	١ تسجيل العطاءات الخاصة الرئيسية والفرعية غير عطاءات تصديق العقود .
٢٢٧٧	٢ تسجيل العطاءات الحكومية الرئيسية والفرعية من غير عطاءات تصديق العقود .
١٢١٣	٣ اصدار كشوفات المساحات لمقاولي تصديق العقود .
٤٥٠	٤ اصدار كتب توثيق للعطاءات الخاصة الرئيسية والفرعية بجميع انواعها بعد صدور موافقة لجنة التوثيق عليها.
٧١٥	٥ اصدار شهادات العضوية للمقاولين حسب طلب الشركات .
٩١٣	٦ اصدار كشوفات الخبرة للمقاولين لوزارة الاشغال وتشمل (طباعة الكشف الكلي بالمجاميع ثم طباعة كشف الموثقة فقط و غير الموثقة كلا على حدة ثم اصدار كتاب التغطية لها) .
١٤٣٠	٧ اصدار كشوفات الخبرة للمقاولين لغايات البنوك و تقديمها لعطاء معين لغايات التأهيل وهذه لا يصدر بها كتاب وانما نقوم بختمها و اعطائها للمقاول .
١٢٦٢	٨ إصدار كشوفات ضريبة الدخل حسب طلب المقاولين وفي السنوات التي يريدونها .
١٣٧	٩ فتح ملفات الكترونية وتسجيل الشركات الجديدة الاردنية والعربية والاجنبية على النظام وادخال توقيع المفوضين فيها على النظام- محلية ١٣٣ واجنبية ٤ .
٢٥٤	١٠ تعديل وتحديث معلومات وعناوين المقاولين لشركات المقاولات .
٢٦١	١١ اجراء التعديلات على الشركات على النظام حسب التغييرات على الشركات و المفوضين في السجل التجاري وترحيل التعديلات على البيانات التاريخية للشركة .
١٨	١٢ اعداد تقارير التي تطلب من القسم سوءا كانت لحجم العمل او لتصديق العقود او اي معلومات أخرى(معدل شهري).
٤٤	١٣ تسجيل عقود الهدم واصدار تصاريح هدم لها للامانة.
٨٩١	١٤ ادخال شهادات التصنيف الصادرة من وزارة الاشغال على النظام .
٣٢٥	١٥ ترحيل تصنيف الشركات التي حصل عليها تعديل على نظام البيانات التاريخية بناءا على شهادة التصنيف الصادرة من وزارة الاشغال.
١٣٣	١٧ عمل كتب فصل ل ١٠٤ شركة محلية والذين لم يسدودا الرسوم المستحقة عليهم للاعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ بعد قرار المجلس بفصلهم وكذلك تم انتهاء عضويتهم من النظام الالكتروني
١٤٥	١٨ عمل كتب انذارات للشركات التي لم تسدد رسومها السنوية للاعوام ٢٠١٨+ ٢٠١٩ بضرورة تسديد المستحقات تلافيا لفصلها .
٢٢	١٩ انتهاء عضوية الشركات المتقدمة بطلب انتهاء عضوية على النظام الالكتروني (محلية ٢٢ واجنبية ٠) .
١٧٦	٢٠ اصدار كتب الرد على خطابات الدوائر الحكومية (الضريبة و الضمان) و المحاكم

	جميعها فيما يخص المعلومات عن المقاولين و المشاريع .
٢١	طباعة ليليل لبطاقات المعايدة للمناسبات الرسمية وللهيئة العامة لتوزيع التقرير السنوي و ايضا لبعث محضر الهيئة العامة بعد انعقادها
٢٢	إعداد كشوفات الهيئة العامة للانتخابات او لاي سبب اخر (معدل شهري).
٢٣	تسجيل الحضور في اجتماعات الهيئة العامة ويوم الانتخابات (كم مرة شهريا)
٢٤	أرشفة العطاءات (معاملة) بعد تسجيلها في ملفات المقاولين .

دائرة تكنولوجيا المعلومات :

• الشبكات / أمن الشبكة والمعلومات:

١. استكمالا لخطة أمن الشبكة والمعلومات تم تجديد نسخ كل من مضاد الفيروسات Kaspersky لعدد ٧٥ جهاز وإعادة تنزيل Security Center الخاص بتنظيم عمل مضاد الفيروسات على الاجهزه وعمل التحديث الخاص بالبرنامج ومراقبة النظام على الاجهزه ووجود اي ثغره امنيته, كما قمنا باعادة تنزيل نسخة مضاد فيروسات جديده على جميع الاجهزه ١١.١.١.١٢٦ Kaspersky بدلا من النسخه القديمه.
٢. تخصيص نسخه مختلفه من مضاد الفيروسات advanced security aspersky وتحميلها على خوادم النقباه لتأمين الحمايه القصوى لها.
٣. تجديد نسخ برنامج جدار الحمايه FORTIGATE FIREWALL ولمدة ٣ سنوات وذلك لتأمين حمايه الشبكة الداخليه من اي اختراقات وتنظيم عمل الانترنت وتوزيعه على المركز والفروع.

• الدعم والمسانده والصيانه:

١. يقوم قسم الشبكات بعمل الصيانه اللازمه لأي جهاز او طرفيات موجوده في المركز والفروع وعمل اللازم من خلال نموذج صيانه يوثق الاجراء.
٢. تأمين ديمومة خدمة الانترنت للمركز والفروع ومراقبتها في حال الانقطاع او وجود خلل فني.
٣. تجهيز أجهزة العرض Data show للفعاليات والنشاطات المختلفه.
٤. تأمين ربط فروع النقباه جميعها مع المركز وعمل الفروع بالانظمه العامله لديها.
٥. التأكد من صلاحية الموظفين على DOMAIN الخاص بالشبكه كل حسب اختصاصه لضمان أمن المعلومات.
٦. يتم شراء اجهزه حاسوب جديده وطرفيات حسب حاجة العمل لكل من المركز والفروع وتجهيز هذه الاجهزه حيث تم تحديث أكثر من ٨٠٪ من أجهزة النقباه.
٧. تم تجهيز قاعة المجلس بنظام تصوير وصوتيات كامل وبرنامج لحفظ وتخزين جلسات المجلس بالصوت والصوره وحفظها بأرشفه خاص بذلك.

٨. تم نقل امتحان الجاهزيه من مبنى وادي السير الى المبنى الرئيسي في النقابه وتجهيز ما يلزم بذلك.
 ٩. تم تحديث غرفة السيرفرات بإضافة سيرفرات جديدة بكفاءة عالية وتعمل تحت بيئة Windows Server ٢٠١٩ ورفع سعة تخزين البيانات على السيرفرات القديمة.
 ١٠. قامت الدائره بالمساهمه بشكل فاعل في تجهيز اسماء المقاولين و بياناتهم لأصدار التصاريح الخاصه بتتقلهم اثناء الحظر بسبب ازمة كورونا .
 ١١. تم شراء نظام متخصص لتعقب حركة السيارات الخاصه بمركز النقابه والفروع لتنظيم ومراقبة واصدار التقارير اللازمه بحركة المركبه والسواقين .
- قسم البرمجيات:

١. تم تحديث قاعدة البيانات والأنظمة التطبيقية للتوافق مع بيئة ١٢C Oracle و QL Server ٢٠٢٠.
 ٢. تم ربط قاعدة البيانات الخاصة بمعلومات المقاولين مع مشروع الحكومة الإلكترونية للاستعلام عن معلومات المقاول من خلال وزارة الصناعة والتجارة كما هو الحال في أمانة عمان.
 ٣. تم فتح وتعريف VPN PORT للربط مع شركة مدفوعاتكم والخاص بالدفع الإلكتروني للشركات الأجنبية كما هو الحال مع الشركات الأردنية.
 ٤. يتم تقديم خدمة الدعم اللوجستي وعلى مدار الساعة لجميع الموظفين في المركز والفروع لحل أي مشكلة تواجههم لديمومة العمل .
- الرسائل النصيه القصيره:

زاد اعتماد النقابه في الاونه الاخيره على ارسال الرسائل النصيه القصيره الى المقاولين لابلاغهم باي مستجدات او نشاطات او تعزية بوفاة احد المقاولين, واصبحت الرسائل الوسيله الاسرع والاضمن للتواصل مع المقاولين اذ بلغ مجموع الرسائل النصيه المرسله من بداية عام ٢٠٢٠ وحتى نهاية العام ١٤٢٧٦٦٧ رساله نصيه، ولقد تم تجديد شراء حزمه جديده و بقيمة مليون رساله اخرى.

دائرة العلاقات العامة والإعلام:

١. تنسيق اجتماعات لجنة العلاقات العامه والاعلام واللجنة الاجتماعية.
٢. جمع المعلومات والاتصال مع الجهات المختصه من اعلاميين وصحفيين لتغطية المؤتمرات والندوات واللقاءات .
٣. التحضير والاعداد للفعاليات التي تتم داخل النقابه بالتنسيق مع رئيس قسم المشتريات

٤. توزيع اصدارات النقابة من جريدة ومجلة على الدوائر الرسمية والمؤسسات والفروع والهيئة العامة بحالة اصدارها فقط.
٥. متابعة فعاليات النقابة في المركز والفروع والاحتفاظ بصور الفعاليات .
٦. متابعة اعلانات التهاني ودعوات اجتماعات الهيئة العامة والاعلان عن الندوات والمؤتمرات والتعاميم وخلافه.
٧. متابعة الوفيات واعداد البرقيات وعلان النعي والاعلام عن الوفاة ونشر النعي في الصحف ونشر اعلانات النقابة المدفوعه .
٨. متابعة ما ينشر من اخبار تخصص القطاع في وسائل الاعلام المختلفة.
٩. تحديث القوائم البريدية الخاصة بالنقابة (الوزارات, الجامعات, النواب, الاعيان, السفارات) لكل مستجد.
١٠. ارسال البرقيات في المناسبات الوطنية والرسميه والاعياد والتذكير بارسال رسائل نصيه.
١١. متابعة الدعوات المرسله من النقابه للجهات المختلفه الفعاليات والنشاطات التي تهم النقابة.
١٢. الاشتراكات بالصحف الرسمية للمركز الرئيسي والفروع ومتابعة توزيع الصحف اليومية على المركز والفروع والمتابعة.
١٣. متابعة التحضير لمعرض النقابة.
١٤. اعداد فواتير الاعلانات وتدقيقها والمتابعه معهم بنشر اعلانات النقابه

وفيات ٢٠٢٠

٨٠	اعلام
٦٥	نعي
١١٧	برقيات تهاني
٦	اعلانات النقابه المدفوعه في الصحف
١٥ كشف	اعداد كشف فواتير اعلانات مع شركة الخبراء

الدائرة المالية:

- اعمال وانجازات مدير الدائرة المالية اعتبارا من ٢٠٢٠/١/١ الى ٢٠٢٠/١٠/٣١ :-
١. الاشراف وادارة كافة اعمال الدائرة المالية.
 ٢. اعداد الرواتب الشهرية وتدقيقها وعمل القيود المحاسبية.
 ٣. القيام بمراجعة وتدقيق جميع مستندات الصرف للمركز والفروع وتوجيهه محاسبيا واصدار الشيكات الخاصة بها.

٤. اصدار الشيكات وتوقيعها امين الصندوق وسعادة النقيب وتشيكها والتأكد منها.
- ٥.مراجعة مؤسسة الضمان الاجتماعي والقيام بجميع الاعمال المتعلقة بالضمان الاجتماعي للموظفين من تجديد او وقف اشتراكات وتعديل رواتب الموظفين.
٦. انجاز اعمال ضريبة الدخل والمبيعات من شيكات ونماذج للموظفين.
- ٧.مراجعة البنوك في كافة الامور المتعلقة بحسابات النقابة لدى البنوك من استلام الشيكات الرجعة وكشوفات الحسابات وغيرها من المعاملات البنكية.
٨. تدقيق ومراجعة جميع سندات القبض للفروع وايداعاتها لدى البنوك وعمل القيود الخاصة بها.
٩. اعداد الميزانيات والموازنات الفعلية والتقديرية لعام ٢٠٢٠.
١٠. تدقيق شهادات دفع الرسوم والمصادقة عليها.
١١. تدقيق طلبات الانتساب للمقاولين الجدد والتوقيع عليها.
١٢. الرواتب وكل ما يتعلق بها من تنفيذ وتدقيق واجابة استفسارات وطلبات للموظفين.
١٣. ايداع مقبوضات الصندوق النقدية والشيكات اليومية للمركز الرئيسي بالبنك.
١٤. تدقيق وتحليل مصاريف المركز والفروع وعمل القيود المحاسبية.
١٥. تدقيق معاملات صرف مستحقات التكافل الاجتماعي وتأمين الحياة وعمل الشيكات وتدقيقها.
١٦. القيام بتنفيذ جميع المعاملات المحولة عن طريق نظام Work Flow سواءً للصرف اوالتدقيق.
١٧. اعداد وتدقيق امر الصرف المالي.
١٨. متابعة الكفالات البنكية و تواريخ انتهاءها واعلام الجهات ذات العلاقة .
١٩. تنفيذ قرارات المجلس المالية واصدار الشيكات الخاصة بها ومتابعتها من ادارة الجودة.
٢٠. تدقيق حسابات التأمين الصحي للموظفين والمقاولين وتأمين الحياة وماتتطلبه من قيود وتنظيم.
٢١. مسك السلفة النثرية للمركز من صرف وتدقيق وتنفيذ وعمل القيود ومستندات الصرف والترحيل والتوجية المحاسبي للصرفيات.
٢٢. متابعة الحسابات العامة لاعمال الدائرة المالية واجراء ما يلزم بشأنها.
٢٣. تسليم جميع الشيكات الصادرة عن النقابة بعد التأكد من استكمال اجراءاتها الى المستفيدين منها.
٢٤. تدقيق كشوفات الهيئة العامة المسددة للرسوم.
٢٥. عمل التسويات والمطابقات البنكية
٢٦. اقفال السنة المالية ٢٠١٩ وترحيلاتها.

اولاً : الاعمال اليومية للقسم

١. متابعة عمل المستودعات وموجوداته والية صرف المواد .
٢. متابعة استهلاك المواد من قبل مستخدميها حسب الاصول .
٣. عمل طلبات الشراء ومتابعة اعتمادها حسب الصلاحيات .
٤. عمل اوامر الصرف المالية بعد شراء المواد حسب الاصول وضمن فواتير اصوليه وحسب صلاحيات الشراء .
٥. استدراج عروض اسعار للمواد المشتراه .
٦. جرد المستودعات والموجودات .
٧. تفصيل وتوضيح عروض الاسعار ضمن جداول ومن ثم عرضها على لجنة المشتريات .
٨. تدقيق كشوفات المصاريف الشهرية وضبطها للمركز والفروع .
٩. تقييم المزودين للخدمات حسب نظام الايزو المعتمد

ثانياً : الاعمال المنجزة في قسم المشتريات من تاريخ ٢٠٢٠/١/١ ولغاية تاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٧

١. تم عقد ثمانية اجتماعات للجنة المشتريات .
٢. تم تجديد العقود المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ وحسب الاتي .
 - اتفاقية ادارة الوثائق والارشفة الالكترونية .
 - اتفاقية صيانة الاتظمه .
 - صيانة وخدمة الات التصوير والطابعات .
 - الخدمات الاعلاميه .
 - اتفاقية نظافة مبنى النقابه .
 - ايجار مكتب المفرق .
 - ايجار مكتب عجلون .
 - ايجار مكتب العقبه .
 - ايجار مكتب جرش .
 - اتفاقية شركة الخبراء للدعاية والاعلان .
 - ادارة التامينات والنفقات الطبية .
 - تامين المباني للمركز والفروع .

- عقد تأمين الحياة .
- ٣. تأمين وترخيص سيارات النقابة .
- ٤. طباعة التقرير السنوي .
- ٥. طباعة عقد المقابلة الخاص.
- ٦. تعقيم مباني النقابة المركز والفروع .
- ٧. بيع مركبات .
- ٨. شراء مركبات للمركز الرئيسي .
- ٩. شراء اثاث واجهزة حاسوب لفروع اربد والزرقاء والكرك ومادبا ومعان .
- ١٠. قيمة مشتريات النقابة من تاريخ ١/١/٢٠٢٠ ولغاية تاريخ ٢٧/١٠/٢٠٢٠ مبلغ وقدره ٢٢٢٣٠٨.٢٧٣ الف دينار .

(مائتان واثنان وعشرون الفا وثلاثمائة وثمانية دينار و—٢٧٣س)

قسم التأمين الصحي والحياة:

قسم التأمين الصحي:

انطلاقاً من حرص النقابة الدائم على تقديم افضل خدمات التأمين الصحي لاعضاءها الكرام ، وبعد دراسة كافة العروض المقدمة من شركات التأمين تم تجديد عقد التأمين مع الشركة الاردنية الفرنسية للتأمين حيث تم التعاقد معها لتقديم خدمات التأمين الصحي للعام ٢٠١٩ + ٢٠٢٠ + ٢٠٢١ من خلال شبكة طبية واسعة تلبي حاجات المشتركين شاملة علاج السرطان وبدون استثناءات تذكر ، كما ان العقد يسمح بالاستمرار بالاشتراك للمنتسبين الذين تجاوزوا سن ٦٥ عام .

التأمين على الحياة :

استمراراً من النقابة بالحرص على مصلحة المقاول والمحافظة على مكتسباته، وبالعيش الكريم له ولاسرته، وتأمين دخل له ولاسرته في حالة الوفاة أو العجز الدائم من حادث، ولم يتجاوزوا سن ٧٠ عام، فان النقابة تقوم بالتأمين على حياة اعضاء الهيئة العامة المسددين لرسوم عضوية للسنة الثالثة ومسددين قسط الاشتراك بالتأمين على الحياه، وذلك قبل الاول من آذار من كل عام علماً بأن التغطيات الممنوحة كما يلي :

١. للدرجات العليا من الفئة الاولى الى الخامسة : (٣٠٠٠٠٠) دينار في حالة.
٢. الدرجة السادسة : (١٠٠٠٠٠) دينار في حالة.

قسم التكافل الإجتماعي:

تم اقرار نظام صندوق التكافل الاجتماعي لمقاولي الانشاءات الاردنيين ضمن القنوات الرسمية وصدرت الارادة الملكية السامية بمقتضى المادة(٣١) من الدستور وبقرار مجلس الوزراء بالموافقة على اقراره نظام رقم (٥٤) بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٦ وتعديلاته لسنة ٢٠١٧ وانطلاقاً من حرص النقابة على تأمين اعضاء الهيئة العامة في حالة الوفاة او العجز الكلي الدائم بسبب حادث او مرض ولايجاد تغطية اضافية لمكتسبات عضو الهيئة العامة وحقه في حماية تلك المكتسبات وحماية دخله في أي ظرف طارئ قد يؤدي الى انقطاع الدخل وخصوصاً في حالة الوفاة والعجز لا سمح الله تم تأسيس هذا النظام , حيث تجتمع الهيئة العامة لصندوق التكافل الاجتماعي اجتماعها السنوي العادي في النصف الاول من شهر ايلول من كل سنة حسب المادة رقم (٦/ج/١) من النظام.

كما وتجتمع لجنة ادارة صندوق التكافل الاجتماعي وبشكل شهري وتناقش خلالها كل الامور المستجدة على الصندوق من طلبات اشتراك او طلبات مقدمة من اعضاء الصندوق .

تمت الدعوة لاجتماع هيئة عامة غير عادية لصندوق التكافل بدعوة من رئيس لجنة ادارة الصندوق بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٦ حيث حضر (٣٠) عضواً من اعضاء الهيئة العامة للصندوق من اصل (١٥٦٢) عضواً ممن يحق لهم حضور الاجتماع , وقد تم من خلال الاجتماع الاطلاع على التعديلات المقترحة لتعديل النظام واقرارها حيث تم رفعه الى الجهات الحكومية المختصة لاقرار التعديلات واصدارها قانونياً وحسب الاصول .

- بلغ عدد المشتركين في صندوق التكافل ٢٧٢٠ مشترك حتى تاريخ ٢٠٢٠/١٠/٣١.
- بلغ عدد الوفيات من المنتسبين لصندوق التكافل خلال الفترة ٢٠٢٠/١/١ الى ٢٠٢٠/١٠/٣١ (١٥) حالة وفاة .
- بلغ عدد المتقدمين بطلبات الاستفادة من مستحقات اثناء الحياة ٥٤ طلباً تم الصرف ٤٢ طلباً.

قسم الخدمات المساندة :

تم اتخاذ الاجراءات القياسية بعد ظهور حالات كورونا في نقابة مقاولي الانشاءات الاردنيين وهي اجراءات الموظف المصاب واجراءات المؤسسة وحسب تعليمات المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات (خلية عملية ادارة الأزمة)

١. تم تعقيم مبنى مركز نقابة المقاولين في عمان من خلال كوادر أمانة عمان الكبرى.
٢. تم تعقيم جميع مباني فروع النقابة في كافة محافظات المملكة من خلال بلديات المحافظات ووزارة الزراعة التابعة للمحافظات.

٣. تم فحص كافة العاملين في نقابة مقاولي الانشاءات الاردنيين في مركز النقابة والمكاتب الخارجية والتأكد من نتائج فحوصاتهم.

فروع النقابة

فرع محافظات الشمال

- القيام بالاعمال الاعتيادية اليومية من استقبال المقاولين وتقديم الخدمات التي يطلبونها من الفرع وتصوير العطاءات اليومية الواردة في الصحف الرسمية واخذ ما يتعلق بتصريحات وزير الاشغال العامه والاسكان وتصريحات التي يدلي بها نقيب المقاولين بما يخص قطاع المقاولات واطلاع المقاولين عليها من خلال تطبيق الواتساب.
- الاشراف على اجراءات تصديق وتحضير عقد المقاولة بين المقاول والمالك والمصادقه على توقيع العقد فيما بينهم واستيفاء رسومه من قبل المحاسب لدى الفرع لارساله الى دائرة الرقابة والتنقيش لاصدار العقد، علماً بأنه تم تصديق (٣٣٣) عقد مقاولة للمشاريع الصغيره للقطاع الخاص لعام ٢٠٢٠.
- يقوم الفرع بتحصيل المستحقات المالية المترتبة على المقاول من رسوم سنويه وسداد الالتزامات المترتبة عليه لصندوق التكافل وما يترتب عليه من رسوم نص بالالف والقيام بتزويده في حال طلبه بشهادات رسوم وعضويه وشهادات خبره لغاية الضريبه والتجديد التصنيف لدى وزاره الاشغال العامه والاسكان.
- يقوم الفرع بإبلاغ قسم العلاقات العامة والاعلام في المركز عن الوفيات من خلال ارسال البيانات الخاصه بحاله الوفاة التي تخص مقاولي في محافظات الشمال.
- يقدم الفرع للمراجعين لدينا التعليمات والشروط التي تخص التصنيف لدى وزارة الاشغال العامه والانتساب لدى النقابة .
- تم إرسال رسائل قصيرة للمقاولين لمتابعة المقاول الذي تنتهي شهادة تصنيفه للاسراع بتجديدها ومراجعة الفرع لتزويده بالوثائق المطلوبه للتجديد ، والمقاول الذي يتراكم عليه الرسوم السنويه ومتابعة كل مقاول يترتب عليه الدفع لصندوق التكافل بإرسال رسائل بين الحين والآخر .
- يتم من خلال الفرع التقدم بطلب لامتحان الجاهزيه وذلك بدفع ما يترتب عليه واستيفاء الاوراق المطلوبه للمتقدم لطلب الامتحان وتزويده بمادة امتحان الجاهزيه والعمل على التنسيق مع موظف الانتساب لتحديد موعد الامتحان للشخص المتقدم.
- يقوم الفرع بأرشفة الكتب الواردة والصادره من والى الفرع بنسختين ورقية والكترونية.

- بالتعاون مع بلدية اربد الكبرى تم رش وتعقيم مبنى الفرع ومرافقها ،حيث ان الفرع منذ جائحة كورونا ملتزم بتعليمات قانون الدفاع رقم(١١) وذلك بوضع ملصقات ورقية بالالتزام بالتباعد الجسدي ولبس الكمامات والقفازات ووضع على مدخل النقابة معقمات وقفازات وكمامات للمراجعين .

فرع محافظة البلقاء

يقوم الفرع بمتابعة كافة ملاحظات اعضاء الهيئة العامة لمحافظة البلقاء بخصوص معوقات تطبيق قانون البناء الوطني المعدل و تمت مخاطبة البلديات التابعة للمحافظة بضرورة الالتزام بالقوانين و التعليمات وعدم اعطاء رخص الابنية لغير المقاولين المصنفين واستصدار كتب من النقابة المركز ومن الفرع كذلك الى بلدية السلط الكبرى والفحيص وعين الباشا و محص لتفعيل تطبيق قانون البناء الوطني و تعديلاته.

تزويد النقابة المركز بمقترحات وتعليمات نظام اجراءات الرقابة والتفتيش على الاعمار رقم ٥٢ لعام ٢٠٢٠.

يقوم الفرع بمساعدة المقاولين بالحصول على المعلومة بسرعة وجاهياً او عن طريق الواتساب او بالاتصال الهاتفي لتسريع انجاز الخدمة وللحرص على وصول المعلومة مهما كان ظرف متلقي الخدمة.

تم الاجتماع بعدد من مقاولي الصرف الصحي في مبنى محافظة البلقاء وطرح المشكلة القائمة من العام الماضي وهي عدم صرف مستحقات مقاولي السلط عن عطاءات سلطة المياه والخاصة بمجلس محافظة البلقاء (اللامركزية) لعام ٢٠١٩ و عدم اجراء المناقلات اللازمة لاعطاء المقاولين حقوقهم و دفع المطالبات عن عطاءات ٢٠١٨، ٢٠١٩.

المالية

- (العمل على النظام المالي الالكتروني وقطع سندات القبض المالية الكترونيا بمجمل مبلغ ١٨٤٧٢.٢٤٢ ديناراً لعام ٢٠٢٠)
- استيفاء الرسوم السنوية المترتبة على المقاولين ومستحقات صندوق التكافل الاجتماعي واستصدار سندات قبض اصوليا
- ايداع المبالغ المقبوضة من المقاولين في البنك واعداد كشوفات تتضمن السند بالاضافه الى فيشه الايداع وارسالها الى الدائرة الماليه في المركز بالبريد تباعاً
- تحصيل ايجار ديوان عشيرة الحلايقه المستحق عليهم كل ٤ شهور وايداعه بالبنك وارسال فيشة الايداع للدائرة الماليه في المركز بالبريد تباعاً

- استيفاء رسوم التقدم لامتحان الجاهزية ، ويتم تحصيل الرسوم المترتبة لإصدار شهادة الامتحان العام لجاهزية العمل في المقاولات وايداع الرسوم لدى البنك وارسال سند القبض وفيشة الايداع للدائرة الماليه في المركز الكترونيا للدائرة المالية وقسم الانتساب وورقيا بالبريد.
- تزويد المقاولين المصنفين والمسددين لكافة الرسوم بشهادات دفع رسوم

خدمات المقاولين

١. تجهيز ومتابعة تصديق العقود للمشاريع الصغيرة للقطاع الخاص بين المالك والمقاول عدد ٢٠ عقد مقاوله ، ومعاملة فسخ عقد واحدة بين المالك والمقاول لدينا في الفرع.
٢. تزويد المقاولين المصنفين والمسددين لكافة الرسوم بشهادات كشف خبرات ومتابعة كتب ضريبة الدخل الصادرة من النقابة .
٣. تقديم كافة الخدمات لمقاولي الفرع بالتنسيق مع المركز الرئيسي
٤. تزويد المقاولين بكافة التعليمات والارشادات المتعلقة بالتصنيف والتجديد والترخيص لاول مره لدى دائرة العطاءات الحكومية وتزويد المقاولين بتعليمات انسحاب الشريك وازافة شريك جديد للشركة وكيفية اعاده تصنيف الشركة بعد وفاة صاحبها.
٥. ارشاد المقاولين الجدد الى اجراءات وتعليمات امتحان الجاهزية وما يتعلق بالانتساب في النقابة
٦. اعداد طلبات امتحان الجاهزية وارسال النسخه الكترونيا الى المركز لقسم الانتساب وورقيا بالبريد
٧. متابعة سير عمل رخص المهن للمقاولين المصنفين والمسجلين في النقابة.

فرع محافظة الزرقاء

- ٢٠٢٠/١/١٥ تم التنسيق بين الفرع وبين بلدية الزرقاء بخصوص الوصلات المنزلية والاتفاق معهم بالافراج عن فواتير المقاولين حسب الاصول.
- ٢٠٢٠/٣/٤ من خلال اجتماع اللجنة الاستشارية لفرع الزرقاء تم التداول والتباحث في موضوع التكافل للمقاولين وقد تم الاقتراح من المجلس ان يتم تخفيض عمر الزميل المقاول المستحق للتكافل (٧٠) سنة الى تخفيضه لسن(٦٥) وذلك استفادة من المبلغ خلال مدة حياته ومساعدته في ظل الظروف الحالية.
- تفعيل قانون البناء الوطني الاردني الساري المفعول من خلال التفتيش المستمر على كافة مشاريع مناطق المحافظة الخاصة والعامة.

- تم التباحث في شكوى مقاولي الصرف الصحي في المحافظة لاعادة النظر في اسعار الوصلات المنزلية للمياه المعمول بها حاليا حيث تم ارسالها الى مجلسكم الكريم لاتخاذ اجراءات بما ترونه مناسبا.
- عقد اجتماع يضم كل من سعادة رئيس بلدية الزرقاء المهندس عماد المومني وسعادة نقيب المقاولين المهندس احمد اليعقوب وأمين سر فرع الزرقاء السيد فايز المحارمه بحضور اعضاء مجلس فرع الزرقاء لبحث امور تراخيص الابنية ومدى ارتباطها بالاتفاقيات الموصى بها وطريقة تنفيذها.
- الكشف عن تفاصيل قطعة الارض المراد شرائها وعمل المبنى الجديد لفرع الزرقاء من قبل امين سر فرع الزرقاء (م.فايز محارمه) وكان ذلك بناء على طلب النقيب المهندس احمد اليعقوب لان هذا الفرع مقام ضمن حي شعبي وغير آمن وبعيد عن الخدمات الرئيسية.
- تمت مشاركة امين سر فرع الزرقاء (م.فايز محارمه) مندوبا عن النقابة مع دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الاشغال العامة وعطوفة محافظ الزرقاء في افتتاح مدينة المجد في الزرقاء بالاضافة الى افتتاح مول بوابة الزرقاء.
- التفتيش المشترك بين نقابة المقاولين ونقابة المهندسين والبلدية والدفاع المدني في التفتيش على كافة المشاريع المقامة في محافظة الزرقاء وتشمل :
 1. مشروع ٩٩ عمارة للقوات المسلحة الاردنية - المنحة الاماراتية مقابل الجامعة الهاشمية وإلزامهم بالتراخيص ودفع الرسوم حسب الاصول.
 2. التفتيش المشترك مع مهندسي مؤسسة موارد- مدينة الملك عبد العزيز على كافة المشاريع المقامة في منطقة الشرق .
- مشاركة الفرع في مختلف الفعاليات والانشطة في محافظة الزرقاء : احتفالات وطنية ودينية اجتماعية في المحافظة.
- اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة الضرورية لتعقيم الفرع من الداخل والخارج واستعمال الكمادات والحرص على الالتزام في التباعد حسب اوامر الدفاع .

فرع محافظة مادبا

1. تقديم الخدمات للمقاولين من دفع رسوم وتكافل
2. التواصل من المقاولين واطلاعهم على نشاطات الفرع .
3. متابعة العطاءات.

٤. اجتماع رؤساء بلديات المملكة في قاعة الفرع ومناقشة المواضيع المشتركة التي تخص المحافظات.
٥. عقد ندوة ثقافية لرئيس مكتب الاصلاح والوساطة والتوفيق الأسري/ مادبا القاضي هيثم سليمان الشيحان بعنوان (الاصلاح والتوافق الاسري منهج متكامل).
٦. قامت الهيئة المستقلة للانتخابات بعقد تدريباً للصحفيين والاعلاميين العاملين على تغطية العملية الانتخابية في محافظة مادبا في مقر فرع النقابة.
٧. لقاء للهيئة المستقلة للانتخابات مع المجتمع المحلي لمحافظة مادبا حيث اقام اللقاء الدكتورة سمر الحاج حسن وهي عضو مفوضية للهيئة، ويهدف اللقاء الى التحدث حول دور الشركاء في تجويد العملية الانتخابية.
٨. استضافة الدكتور ابراهيم عقل مدير معهد العناية بصحة الأسرة التابع لمؤسسة نور الحسين بمشاركة السيدات الواتي تلقين الخدمات النفسية والاجتماعية وتأتي مشاركتهن كنوع من التمكين الاجتماعي والنفسي للسيدات وبالتالي رفع مستوى تقدير الذات لهن.
٩. عقد مناظرة بعنوان (يؤمن هذا المجلس ان الحكومة لها دور كبير في تهميش الشباب الاردني في الحياة العامة) التابع للصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية.
١٠. عقد جلسة حوارية لعرض نتائج الدراسة التي اجراها مركز الفنيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية حول المعوقات والعوامل الاجتماعية التي تؤثر على اختيار التخصص والوظيفة المناسبة (الصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية) مركز الاميرة بسمة/مادبا.
١١. قامت جمعية نور السماء الخيرية بأقامة احتفال بمناسبة عيد جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله ورعاه في قاعة نقابة الفرع وتحت رعاية معالي وزير الشباب.
١٢. مشاركة موظفين النقابة فرع مادبا بالتعاون مع مبادرة (همه ولمه) التي تعمل تحت مظلة الجمعية الاردنية للسياحة الوافده حملة نظافة وفصل النفايات في وسط مدينة مادبا بمشاركة د. بلال النسور محافظ مادبا.
١٣. اقام ملتقى رؤي المستقبل (انهض) بعقد لقاء شبابي بمقر فرع النقابة بعنوان (مسيرة الاصلاح الوطني برؤي تطلعات الشباب الاردني)
١٤. اقامة محاضرة تعريفية عن الطاقة البديلة لنشر ثقافة ادارة الطاقة وماهية الطاقة المتجددة وتأثيرها علي البيئة والفرد وبالتالي على المجتمع تحت رعاية محافظ مادبا (عطوفة بلال النسور الاكرم) في مقر الفرع.

فرع محافظة الكرك

١. استكمال اعمال الصيانة لفرع الكرك.

٢. تصديق عقود القطاع الخاص مع المقاولين المصنفين ومتابعه مشاريعهم وإصدار شهادات العقود.
٣. التفتيش على مشاريع القطاع الخاص وتطبيق بنود قانون البناء الوطني على المخالفين.
٤. استقبال المقاولين الجدد وإرشادهم للانتساب ومتابعه تصنيفهم.
٥. توقف العمل خلال فتره الاغلاق تماشياً مع اوامر الدفاع والاستمرار في العمل عن بعد لبعض الموظفين.
٦. استكمال تأثيث المسرح وتجهيزه بالصوتيات والداتاشو واستكمال تبليط الواجهات ببلاط وديكور.
٧. المشاركة بلجنة الطوارئ في محافظه الكرك وحضور كافه الاجتماعات للجنة الطوارئ والاستعداد من قبل النقابه لتجهيز مكان في حاله الاجلاء والأخلاء ضمن المحافظه.
٨. الاستعداد لتوفير الاليات من قبل الزملاء المقاولين اختصاص الطرق كل ضمن منطقته في لجنه طوارئ محافظه الكرك.
٩. متابعه اصدار كشوفات الخبرات للزملاء المقاولين للضريبة والبنوك.
١٠. المشاركة في الاعياد الوطنيه من خلال اليافطات والتنهاني من خلال الاعلانات وحضور الفعاليات في المحافظه .
١١. استضافه الفرع من خلال قاعة الفرع لبعض الفعاليات الشعبيه في المحافظه.
١٢. تبليغ المقاولين بالتعاميم وكافه التبليغات الصادره من مركز النقابه.
١٣. المتابعه مع الدوائر الرسميه لتزويد النقابه بكشوفات المشاريع المحالة على المقاولين وتحصيل رسوم النصف بالالف عليها.
١٤. استقبال كافه معاملات وشكاوي المقاولين والمتابعة مع المركز من خلال نظام البوابه الالكترونيه.
١٥. القيام بالكشف على المشاريع المنجزه من خلال مفتشي الفرع.
١٦. القيام بزيارة شركه البوتاس والطلب منهم التقيد بسقوف العطاءات المحالة على المقاولين.
١٧. الطلب من الشركات الاجنبيه العامله في محافظه الكرك بتسديد الرسوم السنويه والعضويه ومتابعه مشاريعهم.
١٨. تنظيم صرفيات الفرع وتوثيق الفواتير وإرسالها للمركز وتدقيق حسابات الفرع من قبل المحاسبه وايداع المبالغ يومياً في حساب النقابه الرئيسي وإرفاق الفيش مع سندات القبض الى المركز.
١٩. التواصل مع مجمع النقابات المهنيه والمشاركة في الفعاليات التي تقام بالمجمع.
٢٠. التنسيق مع فرع نقابة المهندسين بخصوص العقود وكافة الامور المتعلقة بها.

٢١. التنسيق مع كافة البلديات في محافظة الكرك بخصوص متابعة المشاريع المقامة كل ضمن البلدية المختصة .

فرع محافظة الطفيلة

- كنوع من التواصل بين النقابة الأم والفروع نظمت نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين بتاريخ ٢٠٢٠/١/١١ وعلى مدار يومين في مركز النقابة الأم ،دورة تدريبية عن مهارات إدارة الموارد البشرية بالتعاون مع جمعية محترفي الموارد البشرية العربية (افرا) حيث التحق بالدورة مدير الفرع فهد العبيدين.
- تم التعامل مع جائحة كورونا من قبل نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين .بكل حرفيه ومهنية حيث تم توزيع العمل في الفرع بالتنسيق مع النقابة الأم من خلال قيام مدير الفرع بالدوام في الفرع طيلة ايام الاسبوع اما باقي الموظفين وخصوصا الموظفين الامهات فقد تم التواصل معهن هاتفيا عند الحاجة والضرورة لمنع الاختلاط والتجمعات وحفاظا على السلامة العامة من خلال تعقيم الفرع والالتزام بقواعد السلامة العامة.
- مساعدة مقاولي الطفيلة في الحصول على تصاريح اثناء فترة الحظر الشامل بسبب جائحة كورونا لتسهيل الوصول الى مشاريعهم وتأمين الياتهم ومعداتهم .
- مساهمة عدد من مقاولي الطفيلة في حملة التبرعات التي فامت بها نقابة من اجل جائحة كورونا من خلال جمع التبرعات لرفد وزارة الصحة .
- المشاركة في خطة الطوارئ لفصل الشتاء من خلال اجتماع امين السر السيد عبدالله المعابره مع محافظ الطفيلة وبالتنسيق ما بين المحافظة والدوائر الحكومية ذات الاختصاص حيث سيقوم الفرع بتقديم الاليات من خلال مقاولي الطرق وبما يتم التنسيق من خلال غرفة الطوارئ، في دار المحافظة.
- توثيق العطاءات الحكومية الرئيسية والفرعية للمقاولين واصدار كشوفات الخبرة للمقاولين سواء ما يخص دائرة ضريبة الدخل او البنوك او من اجل التصنيف .
- ما يزال العمل جاريا من خلال نظام البوابة الالكترونية لتسهيل المراسلات بين الموظفين في المركز لتقديم الخدمة بالسرعة الممكنة لمقاولين الفرع، وتسهيل معاملات الموظفين ايضا، الامر الذي ساهم في اختصار الجهد والوقت بشكل ملحوظ .
- المساعدة في حصول عدد من مقاولي الطفيلة على سلفة التكافل الاجتماعي ومقدارها ٢٠٪ من قيمة التكافل وممن تنطبق عليهم نصوص المادة ١٢ من النظام الداخلي للنقابة ممن تجاوز عمرهم ال (٧٥) عاما ومضى اشتراكه في الصندوق مدة (١٥) عاما.

- متابعة مقاولي الفرع لتسديد ما يترتب على شركاتهم ومؤسساتهم من رسوم سنوية واشتراكات وتكافل اجتماعي وشارك من يرغب في التأمين الصحي والتأمين على الحياة.
- العمل اليومي المعتاد كاستقبال المراجعين من المقاولين والرد على اي استفسارات تخص عملهم، وتلبية احنياجاتهم فيما يخص عملهم ،ومتابعة موظفي الفرع واحتياجات الفرع. والاشترك في الصحف لمتابعة المقاولين للقطاعات التي تنشر فيها.

فرع محافظة معان

- قام الفرع ممثلا بموظفيه بالاعمال الاعتيادية اليومية من استقبال السادة المقاولين وتقديم الخدمات التي يطلبونها.
- القيام النقابة الرئيسييه بي صيانة الفرع "فرع معان" ونشكر المجلس على الصيانه ممثلا بسعادة النقيب.
- التنسيق ما بين السادة المقاولين والنقابة في عمان والرد على استفساراتهم حول الامور التي تهم اعمالهم.
- قيام مدير الفرع حمزه اخو عميره بتمثيل فرع معان في دورة الموارد البشرية التي قيمة في النقابة في عمان.
- ابلاغ السادة المقاولين بالتعاميم التي تصدر عن النقابة في عمان.
- المشاركة في العياد والاحتفلات الوطنية والدينيه في المحافظة ونشر التهاني من خلال الاعلانات المحليه.
- قيام مدير الفرع متابعة المقاولين والنقابه طيلة فترة الحجر بسبب جاحة كورونا والرد على الاستفسارة من المقاولين وتواصل مع النقابه وتعميم على المقاولين في المحافظة القرارات العمل ومتابعة التصاريح للمقاولين مع النقابه.
- مشاركة مدير الفرع مندوب لي نقابة المقاولين في لجنة (نظام الزامية تشغيل العمالة الاردنية من ابناء المحافظة في مشاريع الاعمار المنفذة).
- تفتيش مدير الفرع مع الاشغال على بعض المشاريع في المحافظة وتفتيش على مشاريع الطاقه وتاكّد من شتريتها في النقابه وتفاعلها مع المجتمع المحلي وسلامه العامه.
- قيام مدير الفرع بتمثيل النقابه في الاجتماعات مع المحافظ و مدير الاشغال في المحافظة
- مخاطبة النقابة الرئيسية من اجل تفعيل دور الفروع في المحافظات ومخاطبة البلديات بعدم عطاء اي رخصة للمهن الالمقاولين المرخصين.
- مخاطبة شركة الفوسفات وجفكو هاتفيا من اجل عدم احالة اي عطاء للشركات الموجوده في المحافظه الا للمقاولين المرخصين.

- قام الفرع بإرسال كشوفات مقاولي محافظة معان للشركات العاملة في معان لمخاطبتهم في حال وجود عطاءات لدى الشركات.
- قام الفرع وبالتنسيق مع لجنة الطواري في المحافظة والسادة المقاولين في اعمال ازالة الثلوج ومياه الامطار خلال فصل الشتاء.
- اجتمع اعضاء الهيئة الاستشارية لي فرع معان مع رئيس البلدية وعطوفة محافظ معان من اجل المخالفات البنية في المحافظة.
- مخاطبة بلدية معان الكبرى ونقابة المهندسين وغرفة تجارة معان بفتح شارع فرعي بجانب النقابة ليكون خدمة للجميع الدوائر.

محافظة العقبة

- تبليغ المقاولين بالتعاميم والنشاطات الصادرة عن مركز النقابة والجهات الرسمية .
- مخاطبة الدوائر الرسمية لتزويد الفرع بكشوفات المشاريع المحالة والمنفذة من قبل المقاولين .
- تم التواصل مع معظم المقاولين المقاولين اثناء فترة الحظر الشامل بخصوص استصدار تصاريح تنقل لهم وللعاملين لديهم في المشاريع بالتنسيق مع مركز النقابة .
- المشاركة بالمناسبات الوطنية والاعياد الرسمية في حدود محافظة العقبة وسلطة العقبة الاقتصادية الخاصة
- تقديم الخدمات الاساسية للمقاول بشكل عام والهيئة العامة بشكل خاص ، من تسديد رسوم ومتابعة التأمين الصحي ، والتكافل الاجتماعي وتنظيم كشوف الصريفات والمقبوضات .
- استقبال شكاوى المقاولين بخصوص مشاريع الاعمار ومخالفات طرح العطاءات وتجاوزات الدوائر الرسمية والشركات الخاصة والكتابة بخصوصها بالتنسيق مع مركز النقابة
- القيام بجولات تفتيشية على مختلف المشاريع التي تنفذ من قبل المقاولين والتأكيد من تصنيفهم وانجازهم من قبل مهندس التفتيش في الفرع.
- استقبال طلبات تصديق العقود وتدقيقها وارسالها للنقابة واصدار سندات القبض الكترونيا من خلال النظام المالي .
- القيام بالكشف عن المشاريع المنجزة والتي قيد التنفيذ وذلك لغايات بيان نسبة الانجاز من قبل مهندس التفتيش في الفرع والتاكيد على ضرورة التقيد بمعايير الصحة والسلامة المهنية وكذلك اتباع ادوات الوقاية واساليب التباعد الاجتماعي في مواقع العمل حفاظا على الصحة العامة .
- متابعة ترخيص مبنى الفرع مع سلطة العقبة الخاصة والمصمم وكذلك عطاء التنفيذ مع المصمم بالتنسيق مع النقابة المركز -عمان.

- التواصل مع سلطة العقبة الخاصة وتم تشكيل لجنة فنية دائمة مشتركة بين النقابة الام والفرع والسلطة لدراسة كافة الامور المتعلقة بالقطاع .
- التواصل والاتصال مع كافة الدوائر المعنية في العقبة شركة تطوير العقبة ومحافظة العقبة ومديرية الاشغال في العقبة .
- القيام بجولات مشتركة مع مندوبي الاشغال العامه والمحافظة والعمل ونقابة المهندسين لمتابعة الالتزام بنظام الزامية التشغيل لابناء المحافظه في مشاريع الاعمار .
- متابعة الشركات الاجنبيه العامله في العقبه.
- متابعة شكاوى المقاولين والموردين الذين عملوا مع ائتلاف سرايا العقبه.